



الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون

الوثائق الرسمية

الجلسة الرابعة

الثلاثاء، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

كما أنه من دواعي فخرنا أن نشارك في هذا التجمع، الذي يتيح لنا الفرصة للتأمل في الطريقة التي نفذت بها سورينام وعودها فيما يتعلق بتنفيذ منهاج عمل بيجين.

لقد أتيحت لنا الفرصة، عند وضع تقريرنا الوطني عن استعراض هذا البرنامج، لتقييم إنجازاتنا، وبحث العقبات وأوجه القصور، والتطلع إلى مسار عمل في المستقبل يمكننا من الوفاء بالالتزامات التي قطعناها قبل خمس سنوات.

ونظرا لتزايد قابلية تعرض اقتصادنا السلعي المحدود للأخطار الاقتصادية والمالية، فقد اضطرت حكومة سورينام إلى خفض الإنفاق، بما فيه النفقات المتصلة بالقطاعات الاجتماعية الأمر الذي كان له تأثير سلبي على النساء والأطفال. وقد ضاعف ذلك التأثير الاتجاهات الجديدة في التعاون الدولي، التي شكلتها العولمة، وظهور التكتلات التجارية، والمخاطر التي ينطوي عليها تحرير التجارة وتحويل الموارد إلى عدد ضئيل من البلدان والأقاليم فحسب. وعلى الرغم من هذه القيود، نجحت سورينام في تنفيذ مشاريع في كل مجالات اهتمام منهاج عمل بيجين تقريبا، بما فيها تعزيز

نظرا لغياب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس السيد باعلي (الجزائر).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠.

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الخامسة الاثني عشر التي يتضمنها منهاج عمل بيجين الإجراءات والمبادرات الأخرى الواجب اتخاذها من أجل تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ منهاج عمل بيجين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة إيفون رافاليس رئيسة وزراء الشؤون الإقليمية ووزيرة العدل والشرطة في سورينام.

السيدة رافاليس رئيسة (سورينام) (تكلمت بالانكليزية): تحيي حكومة سورينام رئيس الجمعية العامة، وتعرب عن سرورها لتبوءه رئاسة هذا المؤتمر الاستعراضي التاريخي. ونحن على ثقة من أن قيادته سوف تضمن لنا نتائج ناجحة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

لصحة الإنجابية والجنسية للمرأة وحقوقها في هذا المجال وإعمالها.

وفي مجال استئصال شأفة الفقر، نفذت مشاريع مختلفة لتنمية المجتمعات المحلية بمساعدات من المانحين الرئيسيين، مثل الاتحاد الأوروبي، وهولندا، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، انتفع بها النساء والأطفال.

وساعدنا أيضا في تنفيذ منهاج عمل بيجين الصندوق الكندي الكاريبي للمساواة بين الجنسين واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبالدعم المقدم منهما، بدأ إدراج المسائل الجنسانية في الأنشطة الرئيسية للقطاع العام، وأخذ يسفر عن نتائج بالفعل. ونتيجة لهذا الوعي، أصبحت اتفاقية بلم دو بارا، بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، على بعد خطوة واحدة من تصديق الجمعية الوطنية عليها، كما وضعت مسودة التقرير الأول عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وسورينام الآن بصدد صياغة خططها الجنسانية الوطنية الأولى، والتي ساهمت فيها المؤسسات الحكومية ونحو ١٠٠ من المنظمات غير الحكومية، عن طريق المشاركة في حلقات العمل المختلفة. واستندت المنهجية المستخدمة إلى الاستبيان الذي أعدته شعبة النهوض بالمرأة ومؤسسات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيتم تقديم الخطة الجنسانية الأولى هذه إلى الحكومة لإقرارها.

وعلاوة على ذلك، ترجم منهاج عمل بيجين إلى لغتنا وتم توزيع هذه الترجمة على كل المكاتب والمؤسسات الحكومية، بما في ذلك مكاتب المنظمات غير الحكومية. ويجري نشر المعلومات عن المسائل الجنسانية عن طريق صفحة شهرية في الجريدة اليومية المحلية وفي نشرة الشؤون

شراكتها مع وكالات التمويل الوطنية والدولية والمنظمات الوطنية غير الحكومية، وأيضا مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة، والتي ساهمت جميعها في تنفيذ مشاريع من أجل النهوض بالمرأة.

كما أننا نشارك في لجنة المرأة للبلدان الأمريكية، وخطة العمل الإقليمية لمنظمة الدول الأمريكية، إلى جانب خطط العمل الإقليمية للاتحاد الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وثمة اتفاق مع جزر الكاريبي الناطقة بالهولندية، وهي أروبا وجزر أنتيل الهولندية بشأن القضايا المتعلقة بنوع الجنس.

ومنذ عام ١٩٩٩ ومكتبنا الوطني لشؤون الجنسين، ينفذ بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، برنامجا بعنوان "المرأة والتنمية البشرية المستدامة"، بغرض تعزيز القيادات النسائية، وتمكين المرأة اقتصاديا، وإعمال ما لها من حقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك، زيد عدد العاملين بالمكتب الوطني لشؤون الجنسين، واتجهنا، ولا نزال، إلى إقامة روابط قوية ومستدامة بالمنظمات غير الحكومية بإنشاء الشبكات، ونحن ماضون في الوقت الحاضر في عملية إنشاء قاعدة بيانات، وفي اتخاذ خطوات ملموسة نحو جعل المسائل المتعلقة بنوع الجنس من الأنشطة الرئيسية.

وفي مجال المرأة والقيادة سعينا إلى ترشيح النساء للمناصب القيادية في كافة القطاعات وتعيينهن فيها، وبطبيعة الحال لم يتم ذلك بدون مواجهة العراقيل. وفي السنوات الخمس الماضية رشحنا للمرة الأولى نساء لشغل مناصب رئيس البرلمان، ووزير العدل والشرطة، والقاضي والمدعي العام، في الوقت الذي تزايد فيه عدد النساء في البرلمان.

وفي مجال الرعاية الصحية، فوضت حكومة سورينام إحدى المنظمات غير الحكومية صلاحية تامة في الترويج

لشؤون الأسرة، والمواطنين كبار السن، والمرأة والشباب في ألمانيا.

السيدة برغمان (ألمانيا) (تكلمت بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أؤيد البيان الذي أدلت به البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد ركزت المؤتمرات العالمية التي سبقت مؤتمر بيجين على تكافؤ الفرص للمرأة والرجل وعملت بنشاط على النهوض بها. بيد أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة تمكن من إضاءة شعلة تنفيذ تكافؤ الفرص، وهي شعلة ما زالت متأججة وضاءة في كل أنحاء العالم. والأمر متروك لنا جميعاً الآن لإبقاء الشعلة مضاءة والحيلولة دون أن تخبو أو أن تطفأ عن عمد.

وهذا أمر بالغ الأهمية نظراً إلى أن تحقيق المساواة بين المرأة والرجل عملية لا يمكن الرجوع فيها، حتى عندما يبدو في بعض الحالات أن التقدم يحدث بسرعة السلحفاة. وأن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان. وكان أحدث إنجاز على هذا الدرب البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويجب أن يكون هدفنا هو توقيع جميع البلدان على ذلك البروتوكول. وسوف تبدأ ألمانيا في عملية التصديق قبل نهاية هذا العام.

ويجب أن تستمر سياستنا المتعلقة بالحقوق المتساوية في التركيز بحزم على مهامنا السياسية الأساسية. وعلينا أن نعمل معاً كيما تحظى حقوق الإنسان الأساسية للمرأة بالاحترام والمراعاة في جميع أنحاء العالم؛ وكيما يُحرم العنف ضد المرأة بجميع أشكاله ويقضى عليه؛ وكيما يشغل المزيد من النساء مناصب صنع القرار في السياسة وفي القطاع الخاص؛ وكيما تتحسن الإمكانات المتاحة للمرأة والرجل في الجمع بين الحياة الأسرية والأنشطة المهنية؛ وكيما يتمكن

الجنسانية التي تصدرها الحكومة ويمولها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

وتنفذ سورينام برنامجاً عن نزع المركزية عن الحكم المحلي وتعزيزه، وذلك بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ونستطيع أن نطمئن الجمعية العامة إلى أن عملية إدراج المسائل الجنسانية في الأنشطة الرئيسية سوف تستمر مع نقل مسؤولية التدريب في هذا المجال من الحكومة المركزية إلى المناطق المحلية، من خلال التعليم العام، والبرامج الإذاعية باللغات المحلية، وبرامج التلفزة ومشاريع التمكين للنساء والرجال في الريف. ويقوم هذا البرنامج التمكيني على نهج سبل المعيشة المستدامة الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد تعترف الحكومة، زيادة على ذلك، بالدور الهام للقطاع الخاص وللمنظمات غير الحكومية كشركاء في إدراج المسائل الجنسانية في الأنشطة الرئيسية.

وفي جهودنا لتحقيق المساواة بين الجنسين، ترى حكومة بلدي أن من الضروري أن يصبح الرجال والنساء شركاء متكافئين في عملية التنمية المستدامة، وإدراج المسائل الجنسانية في السياسات العامة، وثقافة السلام. ولا ينبغي أن يكون إبراز المسائل الجنسانية عملية تتم فقط في القطاع العام، وإنما أيضاً على صعيد وكالات التمويل والمؤسسات المالية، التي تستطيع أن تؤدي دوراً خطيراً في دعم الحكومات في جهودها لإدماج الشواغل الجنسانية في تحديد السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

وفي الختام، فإن حكومة بلدي تؤكد من جديد التزامها بزيادة تنفيذ منهاج عمل بيجين ويسرها أن تكون جزءاً من توافق الآراء العالمي بشأن مسار العمل في المستقبل للنهوض بالمرأة في الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كريستين برغمان، الوزيرة الاتحادية

على علاوة لتنشئة الأطفال. ويمكن أخذ سنة واحدة من إجازة الوالدية في مرحلة لاحقة ولحين يصبح عمر الطفل ثمانية أعوام، إذا اتفق على ذلك بصورة متبادلة مع صاحب العمل. ويصاحب كل هذا بحملة كبرى لإبراز صورة رئيسية مختلفة للآباء في المجتمع.

وكان منهاج عمل ييجين هو الذي نجح في إلقاء الضوء على مشكلة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله وفي المطالبة بتدابير مضادة مناصرة. والعنف قضية تؤثر تأثيراً خطيراً على المرأة في ألمانيا كذلك. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، قدمت الحكومة الاتحادية، مع برنامج عملها لمكافحة العنف ضد المرأة، أول مفهوم عام وشامل من نوعه لمكافحة العنف. ويهدف برنامج العمل إلى إحداث تغييرات هيكلية في جميع المجالات، بما في ذلك الوقاية، والعمل مع المجرمين، وتحسين شبكات مساعدة الضحايا، وزيادة الوعي بين العامة وسن التدابير القانونية مثل القانون المتعلق بحماية المرأة. ولقد ظلت مناقشة قضية العنف ضد المرأة محرمة لسنوات عديدة. وahan الوقت لوقف ذلك.

إن إبراز القضايا الجنسانية، وهو الاستراتيجية التي برزت من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، يشكل إحدى النقاط التي تركز عليها الحكومة الاتحادية في مجال التنفيذ الوطني لمنهاج عمل ييجين. وهدفنا إدماج سياسة لتكافؤ الحقوق كمهمة دائمة ومستمرة في جميع مجالات السياسة وفي جميع مجالات مسؤولية الحكومة الاتحادية. وفي ألمانيا لا تزال هذه العملية في طفولتها، ولكننا نتابعها بنشاط، لأنني على قناعة راسخة بأن إبراز المسائل الجنسانية هو، على المدى الطويل، الوسيلة الوحيدة لتحقيق علاقة مستقرة قائمة على المساواة والمشاركة بين المرأة والرجل في مجتمعنا.

أما الاستجابة الهائلة التي ولّدها هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، فيما بين الأوساط الحكومية

المزيد من الفتيات والنساء من البت في تلقي التدريب وممارسة مهن في مجالات يبشر مستقبلها بالأمل.

ويمثل العمل على تنفيذ هذه المطالبات المشابهة للمطالب المفصلة الواردة في منهاج عمل ييجين، تحدياً مستمراً. وهو يتطلب اتخاذ خطوات ملموسة نحو التنفيذ مقترنة بالاحتياجات النوعية والكمية المقررة من قبل ومحددة زمنياً: أي الأهداف المحددة بالزمن.

وهذا هو الطريق الذي نسلكه في ألمانيا. وفي العام الماضي قررنا تنفيذ برنامج المرأة والعمل الذي يتضمن احتياجات ملموسة. وسوف نستحدث قواعد قانونية لتحقيق تكافؤ الحقوق للمرأة في الإدارة العامة وفي الأعمال التجارية. وثمة نقطة أخرى نعلق عليها أهمية كبرى هي ضرورة أن تكون المرأة قادرة على اغتنام الفرص التي يوفرها لها عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

ونحن نعلم أن المرأة لن تستفيد تلقائياً من مجتمع المعلومات. وهذا هو السبب في أننا نتعاون مع قطاع الأعمال التجارية لتحقيق قدر أكبر من تكافؤ الفرص في هذا المجال. ونود أن نزيد الوجود النسائي في شبكة الإنترنت إلى ما يصل إلى ٥٠ في المائة على مدى السنوات الخمس المقبلة، ونزيد نسبة النساء اللواتي يتدربن على تكنولوجيات المعلومات ويتابعن دراسات في ميدان المعلوماتية إلى ٤٠ في المائة.

وإذا أردنا أن نحقق مساواة حقيقية بين الجنسين، يلزم أن يكون للرجال ضلع أكبر في المهام الأسرية وفي تنشئة الأطفال. ولذلك، أدخلنا في الإجراءات التشريعية قانوناً يجعل من الممكن للآباء والأمهات أخذ إجازة والدية في نفس الوقت. وخلال تلك الفترة يكون لهم الحق في العمل جزءاً من الوقت إلى ما يصل إلى ٣٠ ساعة في الأسبوع. ولستين من بين هذه السنوات الثلاث، يمكن لهما الحصول

الذي يتناول قضايا المرأة، في عام ١٩٩٧ على أساس فترة زمنية مدتها عشر سنوات.

ونتيجة لاتفاق أبرم بين الحكومة السلوفاكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشئ المركز الوطني للمساواة الجنسانية في عام ١٩٩٧ بصفته هيئة للمعلومات والتوثيق والتنسيق في هذا المجال. وتمثل مهمته الأساسية في إقامة اتصالات بين المنظمات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية المحلية. والخطوة التالية في تشريع الدولة كانت إنشاء إدارة المساواة في الفرص في عام ١٩٩٩ داخل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة. ومهمتها الأولى هي مواءمة التشريع السلوفاكي في مجال المساواة في الفرص مع تشريع الاتحاد الأوروبي واستعراض الطبيعة المناهضة للتمييز في التعديلات التشريعية المقترحة.

وفي عام ١٩٩٩، بدأت العمل لجنة برلمانية نسائية داخل اللجنة البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان. وسوف تقدم توصيات إلى البرلمان فيما يتعلق بالمساواة في الفرص وبالنهضة الشاملة للمرأة.

وإن حكومة سلوفاكيا ملتزمة بإصلاح قانون العمل بغية معاملة الرجال والنساء على قدم المساواة فيما يتصل بالعمالة - وفي التدريب الحرفي والترقي في الوظائف، فضلا عن أوضاع العمل بصورة عامة. ولقد عزز المشروع الجديد لتعديل قانون العمالة مبدأ المساواة في المعاملة في مجال العمالة وذلك بمنعه الصريح للإعلان عن الوظائف التي تميز على أساس العرق أو اللون أو اللغة أو نوع الجنس أو المنشأ الاجتماعي أو العمر أو الدين أو التفكير السياسي أو التفكير خلاف ذلك، أو الانتماء السياسي، أو النشاط النقابي، أو العضوية في مجموعة وطنية أو إثنية أو أي مركز آخر. وأدت التغييرات في قانون العمل إلى تحقيق المساواة في معاملة النساء في قوة العمل.

والمنظمات غير الحكومية، على حد سواء، فهي دليل واضح على أهمية هذا الموضوع في الوقت الحاضر. ويستعرض مشروع الوثيقة الختامية التطورات التي حدثت في السنوات الخمس الماضية ويستكمل عددا من المطالب، يجعلها أكثر تحديدا. وأما الإعلان السياسي فيؤكد من جديد الإرادة السياسية لتنفيذ المساواة بين الرجال والنساء في أرجاء العالم. ومهمتنا الآن هي حشد جميع مواردنا للإسراع بعملية التنفيذ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيتر ماغفاسي، وزير العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة في سلوفاكيا.

السيد ماغفاسي (سلوفاكيا) (تكلم بالروسية): اشتركت جمهورية سلوفاكيا، بصفتها طرفا منذ عام ١٩٩٣، في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بنشاط في لجنة وضع المرأة، بما في ذلك تولي منصب نائب الرئيس. وبالألمس، وباسم حكومة جمهورية سلوفاكيا، وقّعت على البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية، التي سوف يتم التصديق عليها في غضون أشهر قليلة.

وفيما يتعلق بمسألة حالة المرأة، يمكن القول إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة كان له تأثير إيجابي في التصدي لقضايا المرأة. ومن خلال تنفيذ منهاج عمل بيجين، ترسخت المبادئ الأساسية لإبراز المسائل الجنسانية في جمهورية سلوفاكيا.

وفي آذار/مارس ١٩٩٦، أنشئت لجنة التنسيق المعنية بقضايا المرأة وهي هيئة استشارية استهلاكية وتنسيقية تابعة للحكومة، ومكرسة لتعزيز مصالح واحتياجات المرأة - من أجل حماية وضع المرأة مؤسسيا. ووضعت خطة عمل من أجل المرأة في سلوفاكيا، هي البرنامج الحكومي الأساسي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بول بتورسون، وزير الشؤون الاجتماعية في أيسلندا.

السيد بتورسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية وأتابع التعاون القائم حالياً لتحسين وضع النساء والفتيات في العالم من أجل غرض تحقيق المساواة بين الجنسين. ويهمننا نحن الدول الأعضاء، أن نستفيد على النحو الأمثل من الموارد البشرية الهائلة المهددة في الوقت الحاضر نتيجة لعدم تمتع المرأة بنفس الفرص التي يتمتع بها الرجل. وعليه فإن من المهم أن تكون للمرأة القدرة على المشاركة النشطة في السياسة وفي أي نوع من أنواع صنع القرار، ومن المهم أيضاً للمرأة والرجل، وللبنت والولد، التمتع بالمساواة في سبل الحصول على التعليم. ومن الجدير بالذكر أن عدد النساء الملتحقات بالجامعات في أيسلندا يفوق عدد الرجال.

ومع أن الحكومة الأيسلندية قد بذلت جهوداً لمساواة وضع المرأة بوضع الرجل في كافة أرجاء المجتمع، فإن الكثيرين يرون أن هذا التطور كان أبطأ مما ينبغي. وهذا على الرغم من أن الوضع القانوني للمرأة في أيسلندا هو من أفضل الأوضاع في العالم. وقد أحرزنا تقدماً ملموساً منذ مؤتمر بيجين. وتجدر الإشارة إلى أن تمثيل المرأة في الألتشغ، وهو البرلمان الأيسلندي، قد بلغ نسبة ٣٦,٥ في المائة، بزيادة قدرها ١٠ في المائة منذ انعقاد مؤتمر بيجين في سنة ١٩٩٥.

وبازدياد مشاركة المرأة في سوق العمل، تغيرت الاتجاهات فيما يتعلق بدور كل من المرأة والرجل في المجتمع. وتعمل نسبة تتجاوز ثمانين في المائة من النساء الأيسلنديات خارج البيت. ولهذا السبب، تتزايد المطالبة بمنح الأمهات والآباء فرصاً متساوية للقيام بدور نشط داخل الأسرة وفي سوق العمل على حد سواء. ومن العوامل التي يمكن أن تيسر

وتضمن حكومة سلوفاكيا حق الوالدين في إقرار اختيارهما فيما يتعلق بملاءمة دوريهما فيما يتصل بالتوفيق بين الوالدية والحياة المهنية وذلك بتمكينهما من العمل جزءاً من الوقت. وابتداءً من هذه السنة، سوف يتم استعراض الأسر والوظائف سنوياً، وتمنح على أساس هذا الاستعراض جائزة لأرباب العمل الذين يهيئون أفضل الظروف للعمل، ومن ثم يعززون وئام الأسرة ويحسنون حياة العمل لموظفيهم.

ومن الضروري التشديد على الأوضاع المختلفة للنساء والرجال في سوق العمل. إن الضرورة الاقتصادية تعني أن هناك عدداً كبيراً من النساء في قوة العمل. ويؤدي هذا إلى شعور النساء بمزيد من الاستقلال. ويلزم عند بحث هذه المسألة، إجراء مقارنة بين ثلاثة مبادئ: الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، والأجر المتساوي عن عمل متساو في القيمة، والمساواة في الفرص الوظيفية بغض النظر عن نوع الجنس.

ويمثل وضع المرأة في الحياة العامة ومشاركتها في الوظائف الإدارية مجالاً يمكن فيه أن تشاهد، بأوضح صورها، الاتجاهات التمييزية الخفية ضد المرأة وعدم المساواة بينها وبين الرجل. وهكذا، فإن زيادة مشاركة النساء في إدارة المجتمع وفي الإدارة العامة، سواء بصورة مباشرة عن طريق الاختيار الحر لممثليهن، هو هدف استراتيجي للمرأة.

وتؤيد سلوفاكيا أنشطة الأمم المتحدة التي تؤدي إلى إيجاد شراكة جديدة على قدم المساواة بين النساء والرجال. وتعترم حكومتنا اتباع المزيد من السياسات لتعزيز المساواة والفرص المتساوية للنساء والرجال وذلك باعتماد تدابير من شأنها أن تنفذ، على أوسع نطاق ممكن، الاستنتاجات التي خلص إليها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين واستنتاجات دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين.

يعتبر محدود الأثر ما لم يحظ بالتأييد المعنوي من جانب المجتمع، فهو مع ذلك ضروري. فالاتجاه في حد ذاته له أهمية حيوية بالنسبة لحصول كل من الرجل والمرأة على فرص متكافئة لتعزيز قدراتهم وتنميتها والتمتع بحياة ترفرف عليها الصحة والسعادة.

وقد حظى الاتجار بالبشر بغرض الاستغلال الجنسي بمزيد من الاهتمام في الأعوام الأخيرة. ويعتبر الاتجار بالنساء بصفة خاصة. وبما أنه يشكل جريمة منظمة دولية، من الضروري أن يتكاتف مجتمع العالم على مكافحة هذا الانتهاك لحقوق الإنسان. وقد شرعت الحكومة الأيسلندية في إصدار تشريع بتدابير وقائية في هذا الصدد.

ويشكل العنف المتري وغيره من أشكال العنف المرتبطة بنوع الجنس مشكلة على نطاق العالم بأسره. ومما له أهميته أن يبحث كل بلد عن الطرق اللازمة للحيلولة دون ارتكاب أعمال عنف من هذا القبيل ومعاقبة المسؤولين عنها.

وتتعرض المرأة للظلم والتمييز في جميع أنحاء العالم بالرغم من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يقرر أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وينطبق هذا على كل من الرجل والمرأة. فحقوق الإنسان عالمية، ولا يمكن مطلقاً أن يُقبل اتخاذ الدين والتقاليد قناعاً لتبرير التغاضي عن الانتهاكات لحقوق الإنسان.

وما برحت الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ترتكب في حق المرأة. فقد قال الأمين العام في افتتاح الدورة الاستثنائية إننا الآن قد أحرزنا تقدماً كبيراً بعد أن أصبح العنف مخالفاً للقانون في معظم البلدان. وترى الحكومة الأيسلندية أنه لا ينبغي التسامح مع العنف المرتكب ضد المرأة تحت أي ظرف من الظروف.

التنسيق بين الحياة الأسرية والعمل المدفوع الأجر منح الآباء والأمهات حقوقاً متساوية في الحصول على إجازة أمومة/أبوة وعلى إجازة لرعاية الأطفال. وقد أصدر البرلمان الأيسلندي تشريعاً بهذا المضمون في الربيع الحالي.

وسيكون من المثير للاهتمام ملاحظة آثار هذا التشريع على المساواة بين الجنسين، بما أن للآباء الآن حقاً مستقلاً في الحصول على إجازة أبوة لمدة ثلاثة أشهر. وهذا الحق غير قابل للإحالة. ويتمتع الوالدان، بالإضافة إلى ذلك، بالحق في الحصول على إجازة مشتركة مدفوعة الأجر مدتها ثلاثة أشهر يمكن أن يتقاسمها فيما بينهما ولأب المعني أو الأم المعنية تلقي ما نسبته ٨٠ في المائة من أجره أو أجرها الكلي دون فقدان المزايا المرتبطة بالوظيفة. كذلك يتمتع كل من الوالدين بحق منفصل في إجازة مدتها ١٣ أسبوعاً لرعاية الأطفال.

ويتمثل الهدف من هذا القانون في كفالة تمتع كل طفل برعاية كلا الوالدين، وأيضاً في تمكين كل من المرأة والرجل في التنسيق بين الحياة الأسرية والعمل المدفوع الأجر. وليس أقل أغراضه أهمية تشجيع الرجال بقدر مساوٍ للنساء على الوفاء بالتزاماتهم تجاه أطفالهم وأسرتهم وفي الوقت ذاته، يجري بذل الجهود لتيسير مشاركة المرأة في سوق العمل وجعل هذه المشاركة متاحة لها على قدم المساواة مع الرجل. ونأمل في أن يقضي هذا التشريع على الفرق الموجود في الأجور بين الرجل والمرأة، وهو فرق لا يمكن تفسيره إلا على أساس الجنس. وقد أظهرت الأبحاث أن اضطلاع المرأة بدورها التقليدي في الرعاية قد قلل من تمتعها بالفرص في سوق العمل.

وقد صدر في أيسلندا هذا الربيع تشريع جديد بشأن المساواة بين الجنسين، يساوي في الوضع بين الرجل والمرأة من جميع الوجوه. ورغم أن التشريع المباشر في هذا المجال

لا على مواكبة هذه التغيرات، ولا على التصدي للرصيد المتأخر من الظلم الاقتصادي والتفاوتات الاجتماعية.

ولا يزال يتعين علينا مواجهة العديد من التحديات القديمة، ولكن هناك تحديات أحدث وأكثر عنادا. فخلال العقد الأخير ظلت بلدان الجنوب تشعر ببعض الآثار السلبية لعملية العولمة الزاحفة، والأزمات المالية، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وتوسع ثقافة المخدرات، والصراعات المسلحة التي يبدو وكأنها لن تنتهي أبدا والكوارث الطبيعية. وهذه بعض العوامل التي سيكون لها أثر سلبي على قدرة البلدان النامية على اتباع سياسات اقتصادية قادرة على توليد الموارد لسبل عيش مستدامة لغالبية شعوبنا. وهذه النقطة هامة لأن العدالة بين الجنسين تستحيل بدون وجود عدالة اقتصادية، ولأن العكس صحيح أيضا، أي أنه لا يمكن أن توجد عدالة اقتصادية حقيقية إلى أن تتحقق العدالة بين الجنسين.

ومهمتنا الآن هي أن نوالي تركيز اهتمامنا على ترسيخ المكاسب التي حققتها النساء والفتيات. ويجب أن نظل متيقظين وأن نصبح أكثر إدراكا لخطر سقوط قضايا المرأة من الحساب مرة واحدة أو وضعها في مرتبة ثانوية عندما يجري تحديد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولزوم ضمان أن يكون للمرأة صوت أكبر في عملية صنع القرار هو الآن أكثر إلحاحا منه في أي وقت مضى.

ومن المجالات التي تثير الاهتمام بشكل خاص والتي نود أن نرى التركيز ينصب عليها في نتيجة هذه الدورة الاستثنائية، الحالة المتعلقة بالفتيات المراهقات. ففي العديد من البلدان تكون الفتيات غالبا ضحايا لمختلف أشكال الاضطهاد الجنسي والاستغلال. وليس لدينا خيار سوى أن نولي اهتماما خاصا للمسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية وحقوق المراهقين. والنهج الذي يتبع يجب أن يكون نهجا

ولهذه الأسباب فإن مما له أهميته بالنسبة إلى الدول الأعضاء أن تتفق على الإجراءات التي من شأنها أن تحسن الأوضاع المعيشية لكل من الرجل والمرأة، فيما نلج أبواب القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي بورشيا سمبسون ميلر، وزيرة السياحة والرياضة، والمسؤولة عن شؤون المرأة في جامايكا.

السيدة سمبسون ميلر (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أبدأ باقتباس بيت لنجم غناء "الربجية" الدولي والبطل الشعبي الجامايكي بوب مارلي يقول فيه "لا تبكي أيتها المرأة". فهذه الأغنية التي ترمي إلى طمأننة المرأة وتشجيعها على تخفيف دموعها، تجد صدى لها في قلوب النساء في جامايكا والنساء في أرجاء العالم اللاتي يشعن في حياتهن اليومية بآثار الحرمان من المساواة ومن العدالة. فالعدالة بين الجنسين ليست بالنسبة لهن قضية تجريدية للمناقشة في دهايز السلطة الدولية، بل غاية عملية لا بد من الوصول إليها. ونساء العالم يلتقين منذ عام ١٩٧٥. وها نحن بعد انقضاء ٢٥ عاما وأربع مؤتمرات عالمية ما زلنا نناقش الكثير مما كان ينبغي أن يكون قد وُضع بالفعل موضع التنفيذ.

ولا يعني هذا إنكار التقدم الملموس الذي أحرزته التدخل من جانب الدولة ومن جانب المنظمات غير الحكومية في عدد من المجالات الحيوية. لذلك فإنني أمثل أمام هذه الهيئة العظيمة، لأنقل رسالة قوية تتسم بالإلحاح من بلدي مؤداها أن الوقت قد أزف، وشعورا بالأمل في أن يأتي اليوم الذي تتحقق فيه المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في العالم.

ويستند هذا الإلحاح إلى إدراك أن العالم رغم ما يشهده من تغيير سريع تظل البلدان النامية فيه غير قادرة

النمو الاقتصادي؛ وخارج النظم الصحية؛ وخارج عملية التنمية بكاملها في بلداننا.

وأنا أتوجه إلى هذه الجمعية بمناشدتين: أولاً، أن تدرج قضايا المرأة بكاملها في جدول أعمال رؤساء الدول والحكومات عندما يجتمعون هنا في أيلول/سبتمبر لمؤتمر القمة الألفية، وأن تعطى أولوية في مناقشاتهم؛ وثانياً، أن تنتقل الحكومات من الالتزام إلى العمل؛ وأن تنفذ بصورة نشطة التوصيات الواردة في منهاج عمل بيجين. وحينئذ فقط يمكننا أن نردد بثقة مع بوب مارلي: "لا تبكي أيتها المرأة، كل شيء سيكون على ما يرام".

فيا نساء العالم، لنمضي إلى الأمام في ثقة، لأن قضيتنا ليست عادلة فحسب، بل هي أيضاً ممكنة سياسياً، ومجدية اقتصادياً وضرورية أخلاقياً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة دافني فيلبس، وزيرة الثقافة والشؤون الجنسانية في ترينيداد وتوباغو.

السيدة فيلبس (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة لتقييم التقدم المحرز منذ اعتماد منهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥ والنظر في اتخاذ المزيد من التدابير والمبادرات لضمان تمتع الرجال والنساء على السواء بالمساواة، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين.

تُظهر بيانات حديثة أنه على الرغم من أن النساء حققن مكاسب في بعض المجالات، فإن الفوارق لا تزال قائمة بين الرجال والنساء في العديد من المجالات، وأن حالة المرأة في بعض البلدان قد تدهورت. وزاد من حدة التحدي الذي يواجه التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين في بعض البلدان عوامل مثل الأثر السلبي للعملة والافتقار إلى الموارد البشرية والمالية.

كلية لأن الموضوع يتعلق بشبكة كاملة من المسائل المترابطة، التي تربط بين التعليم والقضاء على الفقر والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

ومن مجالات التحدي الأخرى الزيادة الكبيرة في العنف الموجه ضد المرأة. ويتطلب الأمر وبصورة عاجلة القيام بتدخلات فعالة يكون لها تأثير دائم على القضاء على جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة.

وعندما نتأمل المستقبل، نضطر إلى أن نأخذ في الاعتبار آثار العولمة على آمالنا المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وبينما نُقر بأن العولمة تتيح فرصاً للتقدم بالنسبة لمن هم مستعدون لاستغلالها، يجب أن يكون حاضراً دائماً في أذهاننا التهديد الخطير الذي تواجه به العولمة المرأة والفئات الضعيفة الأخرى. فالمنافسة بين الاقتصادات الكبيرة والصغيرة في السوق العالمية تهدد على وجه الخصوص النساء اللائي يكسبن معيشتهم في قطاعي الزراعة والخدمات. ولذا يجب علينا في إطار المجتمع الدولي أن نعالج التناقضات الاقتصادية والاجتماعات السياسية الكامنة في تطبيق الاستراتيجيات العالمية.

فهذه الاستراتيجيات إذا لم تُخطط بصورة ملائمة وحساسة، ستجعل أفقر النساء والرجال والأطفال وأكثرهم تهميشاً، يزدادون فقراً وتهميشاً. ومن ثم ينبغي لبرامج المساعدة الحكومية والمتعددة الأطراف والثنائية أن تعالج القضاء على الفقر، وكذلك محنة النساء والأطفال.

وإن نساء بلدي يبعثن إلى هذه الجمعية برسالة عاجلة مفادها: لنستوثق من أن يكون عملنا هنا فعالاً في إزالة الحواجز النظامية المتبقية والممارسات التقليدية التي تبقي عدداً كبيراً من النساء خارج عملية صنع القرار؛ وخارج

وقد وضعت الحكومة برنامجا لمعهد لزيادة الزعامات النسائية في عام ١٩٩٨ وأنشأت المعهد في عام ١٩٩٩. ويسعى هذا البرنامج إلى زيادة قدرة النساء على استحداث سبل عيش مستدامة لأنفسهن وعائلاتهن من خلال التدريب الخلاق والمناسب. ويقوم المعهد أيضا بتدريب النساء في مجالات القيادة، والعمل التجاري، وتنمية المهارات والمشاركة السياسية.

وتحسّن برامج مركز الصادات، التي تستهدف بوجه خاص الأسر التي ترأسها الإناث، مهارات الحرفيين المجتمعيين وتوجه حرفهم الدقيقة نحو أسواق التصدير. ويجري الآن تنفيذ برنامج وطني للقضاء على الفقر ينظمه مجلس المساواة الاجتماعية الذي أنشئ في عام ١٩٩٧. وهذا المجلس الذي يعكس النهج التشاركي إزاء التعامل مع الفقر ترأسه امرأة مستقلة من مجلس الشيوخ، مع مشاركة فعالة من منظمات غير حكومية ومن مجتمع الأعمال التجارية.

وعقد اجتماع لفرقة عمل عيّنها مجلس الوزراء لاستعراض المناهج التعليمية للمدارس الابتدائية والثانوية، بغية التصدي للفوارق بين الجنسين في التعليم التي تتجاوز قضية الحصول عليه. ويشمل عمل فرقة العمل وضع منهج دراسي يراعي من حيث التركيز ومن الناحية العملية المسائل الجنسانية لكفالة التنمية الكاملة والمتساوية للبنين والبنات ومشاركتهن فيها.

كذلك اتخذت تدابير لتحسين حصول المرأة على التدريب المهني والعلم والتكنولوجيا والتعليم المستمر. وتشتمل تلك التدابير على مشروعين حكوميين وعلى تدريب النساء على المجالات غير التقليدية كالبناء والسباكة والرسم الهندسي وقراءة المخططات والتعمير والنجارة والتركيبات الكهربائية. وبالإضافة إلى هذا تم التوقيع في عام

وعلى الرغم من القيود التي تعاني منها بلدان منطقة البحر الكاريبي فإنها تحاول بجدية تنفيذ الالتزامات المعلنة في بيجين، ووضعت منهاج عمل إقليمي. وفي هذا الصدد، اعتمد المؤتمر الوزاري الكاريبي الثالث المعني بالمرأة المعقود في ترينيداد وتوباغو في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بتوافق آراء بورت أوف سبين ووزع بوصفه وثيقة من وثائق هذه الدورة الاستثنائية.

وقد تعهدت جمهورية ترينيداد وتوباغو بتنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر المنصوص عليها في منهاج عمل بيجين وبأن تعمل بشأها. وسأتكلم عن بعضها الآن.

ففي مجال المرأة والفقر، أوضح تحليل لحالة المرأة في عام ١٩٩٧ أن الفقر أكثر انتشارا بين الأسر المعيشية التي ترأسها نساء. وتشغل النساء أيضا أدنى الوظائف أجراً وهي مجالات العمل التي تغلب فيها الإناث تقليديا. وإذ تعي حكومة ترينيداد وتوباغو أهمية مكانة المرأة في تنمية جمهوريتنا ذات الجزيرتين، فإنها سعت إلى معالجة قضية المرأة والفقر من خلال نهج متكامل ومتعدد الجوانب.

وتمثل شركة تنمية الأعمال التجارية الصغيرة، وهي هيئة حكومية، الأداة الرئيسية التي تستخدمها الحكومة لحفز قطاع المشاريع الصغرى والصغيرة. وقد مُنحت للنساء ٤٣ في المائة من ضمانات القروض التي تقدمها هذه الشركة، و ٩٠ في المائة من متلقي التدريب من النساء، و ٨٠ في المائة من المشاركين في برنامج مشاريع المجتمعات المحلية من النساء، والنساء الريفيات بصفة أساسية.

ويقدم صندوق المعونة، وهو مؤسسة تمويلية خاصة مدعومة من الحكومة، قروضا للأشخاص الفقراء برهن محدود لتنمية الأعمال التجارية الصغيرة. و ٦٠ في المائة من عملاء صندوق المعونة من النساء.

مدارس ومجتمعات لإحداث تغيير في العمليات الاجتماعية التي تدفع إلى العنف على أساس الجنس.

وتعزيزا لعمل هذه الوحدة أنشئ ٢٣ مركزا للمعلومات والزيارات السريعة في جميع أنحاء البلد، حيث تقدم الخدمات الاستشارية لضحايا العنف المتزلي وضحايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي أو النزاع الأسري. وبدأ تشغيل خط ساخن وطني للعنف المتزلي يعمل ليل نهار منذ عام ١٩٩٦. وهذا يتيح للضحايا الاستماع إلى شكاواهم وتقديم المشورة إليهم وتوفير خدمات الإحالة إلى الشرطة والملاجئ، وكل ذلك بالمجان.

وفي إطار السعي إلى كفالة اتباع نهج متكامل لإزاء قضية العنف المرتكب ضد المرأة تقدم وحدة العنف المتزلي برامج تدريب للأشخاص الذين يتعاملون مع ضحايا العنف القائم على الجنس بصورة منتظمة. ويشترك في برامج التدريب بانتظام ضباط الشرطة ومستعمو الخط الساخن والباحثون الاجتماعيون ومديرو الملاجئ والدور الآمنة وغيرهم من المعنيين. كذلك يجري تنفيذ برنامج منظم ومستمر ذي أربعة أجزاء، بالإضافة إلى برنامج لطلاب المرحلة قبل الثانوية.

وفي سعي ترينيداد وتوباغو لتعزيز المساواة بين الجنسين فإنها تواجه عدة عقبات. وهذه تشمل أنماط السلوك والممارسات الأسرية المغروسة، وتأثير العولمة والعقبات الهيكلية والمؤسسية ونقص الموارد المالية والبشرية.

ومسؤوليتنا في هذه الدورة الاستثنائية هي تحديد التحديات المتبقية من واقع خبراتنا لتحقيق المزيد من التقدم للمرأة، واعتماد الاستراتيجيات المناسبة للعمل. ولتحقيق أهداف منهاج عمل بيجين وتنفيذ المزيد من المبادرات ثمة حاجة أيضا إلى إقامة شراكات داخل البلدان وفيما بينها، وكفالة توفير الموارد البشرية والمالية الكافية بحيث لا يهمل

١٩٩٨ على اتفاق تقني مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية لتنفيذ برنامج إقليمي غير تقليدي من أجل المرأة.

وتشمل المبادرات الحكومية لتيسير العمالة المنتجة وتوفير سبل الرزق المستدامة برنامج الفرص الثانية للنساء، وبرنامج تعليم الكبار، وبرنامج تدريب للنساء لتقليص معدل البطالة بينهن.

ورغبة في تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية وإنهاء التمييز ضد المرأة أطلقت حكومة ترينيداد وتوباغو عدة مبادرات. ففي عام ١٩٩٨ سن قانون الحد الأدنى للأجور الذي يكفل ألا يحصل عامل من أي فئة على أقل من ٧ دولارات في الساعة، وفي عام ١٩٩٨ كفل قانون حماية الأمومة منح إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة ١٣ أسبوعا لكل امرأة عاملة.

ووافقت الحكومة على حصر العمل غير المأجور وآلية لتحديد كمية ذلك العمل وتسجيل قيمته المالية، ونفذ ذلك في تعداد عام ٢٠٠٠. وكانت ترينيداد وتوباغو من أول البلدان التي تسن قانونا لهذا الغرض: هو قانون عدّ العمل غير المأجور لسنة ١٩٩٦.

وفي ترينيداد وتوباغو أعيدت في عام ١٩٩٩ صياغة قانون العنف المتزلي لسنة ١٩٩١ بحيث يهيئ النظام القضائي الجنائي للاستجابة بمزيد من المقدرة المتعددة لقضايا العنف المرتكب في نطاق الأسرة. وعرضت مؤخرا على البرلمان تعديلات على قانون جرائم الجنس لسنة ١٩٨٦ بقصد تعزيز ذلك القانون كما أن التشريعات المتعلقة بالتحرش الجنسي في مراحل الإعداد.

وأنشئت في عام ١٩٩٧ وحدة معنية بالعنف المتزلي كجزء من شعبة شؤون الجنسانية بوزارة الثقافة وشؤون الجنسانية. وتشترك الوحدة في برامج تعليمية مكثفة في عدة

إننا نركز جهودنا على خمس من مجالات عمل ذات أولوية: الآليات المؤسسية لإدراج القضايا الجنسانية في كافة ميادين التنمية؛ والمرأة والفقر؛ والعنف ضد المرأة؛ والمرأة وصنع القرار؛ والمرأة والصحة، وبخاصة الصحة الإنجابية والجنسية.

وتعكف وزارة التحول الاجتماعي، بالاشتراك مع وزارة الصحة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، حالياً على العمل في هذه الميادين. وتجمع وزارة التحول الاجتماعي، وعياً منها للدور المحوري للمرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، في عملها بين شؤون المرأة والخدمات الاجتماعية، ورعاية الطفل، والتنمية المجتمعية، والمساعدات الوطنية، ورعاية المسنين، والتنمية الحضرية، والوحدة الوطنية للإعاقة، ومكتب الفقر. وتسعى هذه الوزارة الجديدة، أيضاً، إلى ترشيد وكالات الخدمة الاجتماعية القائمة وتنفيذ الاستراتيجيات ذات الأولوية الواردة في منهاج عمل بيجين.

وكان إدراج القضايا الجنسانية في الأنشطة الرئيسية من المبادرات الإيجابية لهذه الوزارة الجديدة. وتحقيقاً لهذا الغرض، يجري تقوية الآلة الوطنية للمرأة. إذ أنشئت عدة جهات تنسيق في الوزارات والإدارات بغية تسهيل نظام إدارة القضايا الجنسانية.

وعلى الصعيد العالمي، حدد العنف ضد المرأة ضمن مجالات العمل ذات الأولوية. ولقد كانت هذه المسألة موضع اهتمام العمل الحكومي وغير الحكومي في منطقة البحر الكاريبي طوال سنوات التسعينيات. وقد تجلّى هذا النشاط المتعاظم بمسألة العنف ضد المرأة في عام ١٩٩٢، عندما خلصت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، رسمياً، إلى أن العنف القائم على أساس نوع الجنس هو: مظهر من مظاهر التمييز القائم على نوع الجنس.

أي أفراد، وخاصة من النساء والفتيات، أو يستضعفوا في عالم نواجه فيه تحديات جديدة من خلال قوى من قبيل العولمة.

وهذه بعض جوانب المجالات التي تواجهها ترينيداد وتوباغو. ويجري الآن تعميم تقرير أتم وأشمل في هذا الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي هاملتون لاشلي وزير التحول الاجتماعي في بربادوس.

السيد لاشلي (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): على مدى السنوات الخمس القصار منذ بيجين شهدنا وشاركنا بنشاط في نظام عالمي جديد تهيمن عليه العلاقات والمصالح المتعددة الأطراف والشاملة للعالم التي تعيد تشكيل ثروات ومصائر دولنا.

وفي هذا النظام الجديد للتجارة الدولية القائم على القوة والمدفوع بالتكنولوجيا أصبحت العولمة وتحرير التجارة أكبر التحديات الأساسية التي تواجه الدول جمعاء. وتأثير ذلك على الدول الصغرى والمستضعفة والأقل قدرة على التكيف كالدول الجزرية الصغيرة النامية أكبر من أن يحصى. فبربادوس وغيرها من الدول النامية تواجه حشداً من التحديات التي تهدد بعزل مواطنينا، وخاصة نساءنا وأطفالنا، بالبقاء فئات مستضعفة.

وهذه الدورة الاستثنائية تتيح لنا فرصة تقييم ما أحرز من تقدم في سبيل تحقيق المزيد من المساواة وتدعيم المكاسب وتحديد وتركيز جهودنا على المجالات التي تظل مصادر الشغل الشاغل. وقد تأثرت بربادوس، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تأثيراً مماثلاً بهذه التغيرات العالمية، وبالتالي فهي تظل ملتزمة بأهداف بيجين التي ترسم الاستراتيجيات لتحسين أحوال النساء على الصعيد العالمي.

ومن الأمور الراسخة أن الصحة الجيدة هي إحدى المكونات الكامنة في تحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلى الدور الأساسي للمرأة في التنمية، ينبغي أن تكون حالة المرأة الصحية عاملاً في نمو أي مجتمع. وتؤمن بربادوس بفلسفة أن الحق في العناية الصحية هو من حقوق الإنسان الأساسية. ولذا، فهي تتبع نظاماً للرعاية الصحية جيد النوعية، يكفل الرعاية الصحية للجميع بدون مقابل. كما توفر الحكومة الرعاية الصحية للأمهات، وتقدم خدمة الأدوية المجانية للأطفال، والمسنين، والمرضى بأمراض مزمنة، فضلاً عن خدمة تنظيم الأسرة.

أما بالنسبة للأمراض التي تنتقل عدواها عن طريق الاتصال الجنسي، فمن الملاحظ على نطاق العالم أن النساء الفقيرات يتضررن على نحو متزايد من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشير إحصائيات منظمة الصحة العالمية إلى أن منطقة البحر الكاريبي تتأثر بشان أعلى معدلات الإصابة بين الراشدين، على مستوى العالم. ومن الأمور المروعة أن نسبة ٣٣ في المائة من الراشدين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من النساء. وشاركت بربادوس في البرامج الإقليمية التي تدعمها وكالات الأمم المتحدة، مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في الأبحاث المجتمعية حول العوامل الاقتصادية الاجتماعية التي تجعل النساء عرضة للإصابة بالإيدز، وكذلك في البرامج الإرشادية التي تهدف إلى التثقيف المتعلق بالإيدز والوقاية منه.

وإدراكاً من الحكومة لكون الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وغيره من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، تمثل مشكلات جسيمة بالنسبة إلى النساء والفتيات وتلقي عبئاً إضافياً على عاتق النساء بوصفهن اللواتي يوفرن الرعاية الصحية للأسرة، فقد اتجهت إلى الأخذ بمنظور جنساني في تقديم خدماتها الصحية.

وأدى إدراك أن العنف ضد المرأة ظاهرة مدمرة لتنمية المجتمع المستقر، إلى إنشاء آليات في بربادوس للتصدي لهذه المشكلة. فتم سن تشريع ضد العنف المنزلي، كما وفرت الحكومة مأوى للنساء ممن يتعرضن للعنف، تديره قيادات المجتمع المدني. وتقدم المساعدة القانونية للضحايا، كما تقدم إدارة خدمات الأسرة بالوزارة المشورة للأسر. وهناك كذلك برنامج للتعليم العام بشأن العنف المنزلي والنصوص القانونية الموجودة لإدارته ومنع وقوعه. كما وضعت برامج التدريب لضباط الشرطة والعاملين بمراكز الأزمات، وكذلك وضع برنامج مدني/شرطي مشترك لمساعدة الضحايا.

وبات من المسلم به على الصعيد العالمي أن السواد الأعظم من الفقر في البلدان النامية تتحمله النساء، وربما بنسبة ٧٠ في المائة. وفي بربادوس ومنطقة البحر الكاريبي، تتحمل النساء بمفردهن شؤون الآلاف من الأسر في كثير من الأحوال، والمرأة هي العائل الرئيسي إن لم يكن الوحيد، لهذه الأسر. ومن ثم، يجب أن يكون أي جهد واع للقضاء على الفقر محاولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمرأة. ولذا، اعتبر تخفيف حدة الفقر في بربادوس بين مجالات العمل ذات الأولوية للنهوض بوضع المرأة. وعلى حين أن الفقر المزمن لا يقتصر على النساء بل ويشمل فئات أخرى ضعيفة، فإن ثمة قضايا تتصل بنوع الجنس ترتبط بالفقر ارتباطاً هيكلياً. وقد أنشأت حكومة بربادوس صندوقاً للقضاء على الفقر، كما شرعت في سلسلة من التدابير لدعم أنشطة قطاع الأعمال التي ترمي إلى زيادة فرص التوظيف الذاتي وخلق مزيد من فرص العمل بين العاطلين عن العمل من الشباب والنساء. كما أنشأت صندوقاً للاستثمار الاجتماعي، يقوم حالياً بتقديم القروض للفقراء والمحتاجين، بهدف إقامة أعمال تجارية صغيرة. وقد نفذت حكومة بربادوس هذا البرنامج بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الفقر أكثر من الرجل هو أحد أبرز النتائج السلبية للعولمة وبرامج التكيف الهيكلي. ولذا، فإن بربادوس تضم صوتها إلى من يطالبون بإصلاح المؤسسات المالية الدولية، وما زلنا مصرين على زيادة وتحسين المساعدات المالية والفنية التي ترصد من أجل التنمية البشرية والاجتماعية في الدول الصغيرة والدول النامية. ومن شأن مثل هذه التدابير المساعدة في تحقيق قدر من النجاح في برامجنا للقضاء على الفقر والتي تستهدف الأطفال، والنساء، والرجال.

إن مختلف المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة قبل خمس سنوات بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لم تحقق كل النتائج التي كنا نأمل فيها، والتي التزمنا نحن بها في كوبنهاغن وبيجين. لذا دعونا نأمل في أن تمس هذه المراجعة لبيجين ضمير العالم قاطبة من أجل تحسين حياة البشر. وبالنيابة عن وفد بربادوس أجد لزاما عليّ أن أذكر الجمعية العامة بأن علينا ألا نسمح لأي عقبة أن تصبح أكبر من القضية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن للسيد قطي المهدي وزير التخطيط الاجتماعي في السودان.

السيد المهدي (السودان) (تكلم بالعربية): قال تعالى:

”يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا.“ (سورة النساء، الآية ١)

السيد الرئيس، في البدء أتوجّه بالتهنئة الحارة لمعاليكم والمكتب الموقر بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تحت شعار ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“، كما

وفي إطار معالجتها لمشكلة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أنشأت بربادوس اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز. وهذه اللجنة تعبير ملموس عن الإرادة الوطنية للتصدي للمشكلات المعقدة ذات الصلة بهذا الفيروس. ومن خلال هذه اللجنة، يجري تنفيذ برامج لنشر الوعي بين المواطنين، وتعريفهم ببرامج مكافحة الإيدز ومنع انتشاره.

وفيما يتعلق بالمرأة وصنع القرار في بربادوس، فليس هناك قيود على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة، كما أن النساء يشغلن منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس. كذلك فإن مناصبي وزير التعليم ومحافظ البنك المركزي تشغلها سيدتان. وعلى الرغم من هذه الإنجازات الهامة والرمزية، فإن النساء لا يمثلن سوى أقلية ضئيلة في المناصب الرسمية، حيث أن النساء ما زلن يحجمن عن ترشيح أنفسهن للمناصب التي يتم شغلها بطريق الانتخاب. وتأمل بربادوس في تحسين هذا الوضع من خلال التعليم والتدريب. والحقيقة أن نساءنا بدأن في الاضطلاع بأدوار قيادية بارزة في كافة القطاعات في إطار عملية تدريجية.

وتؤيد بربادوس الرأي القائل بضرورة أن يشارك الرجال في كافة ميادين المجتمع، وأن يتحملوا المسؤولية بصورة مشتركة مع النساء من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتحقيق التكامل الاجتماعي. وتحقيقا لهذه الغاية، شرعت الحكومة في عدد من البرامج لتعزيز الوعي للقضايا المتعلقة بنوع الجنس وحساسيتها.

وفي وسط بيئة عالمية غير مواتية للدول الجزرية الصغيرة النامية، كافحت بربادوس في مواجهة تحديات العولمة وحافظت على أهدافها الإنمائية حتى في أحلك الأوقات الاقتصادية التي مرت بها. ولعل تضرر المرأة من

وفي مجال الحقوق السياسية، دخلت المرأة حقل المشاركة السياسية مباشرة بعد الاستقلال، حيث نالت حقها في الترشيح والانتخاب منذ عام ١٩٦٥، وتبوأَت المناصب الوزارية منذ عام ١٩٦٩ ولا زالت. كما تم مؤخرا تعيين سيدة مستشارا لرئيس الجمهورية لشؤون المرأة والطفل، علاوة على تعيين عدد من القاضيات في المحكمة العليا. وتدرجت المرأة في المناصب الدبلوماسية إلى درجة سفير، وإلى منصب حاكم الولاية في النظام الفيدرالي الحالي. وهي تقود الكثير من المؤسسات الإعلامية، حيث نجدها اليوم على رأس وكالة الأنباء السودانية الرسمية.

وأنشأت الدولة العديد من الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة في شكل إدارات ووحدات للمرأة والنوع في كافة الوزارات الاتحادية والولايات، إضافة إلى الازدياد المطرد لعدد منظمات المجتمع المدني والتي تساهم في تنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة.

إن واقع تعليم المرأة في السودان يشهد تحسنا ملحوظا. ففي مجال التعليم العام، تشير الإحصائيات إلى زيادة في نسبة القبول في مرحلة الأساس في الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ١٩٩٩، من ٦٠ في المائة إلى ٦٩ في المائة.

كذلك، فقد شهد التعليم الثانوي توسعا كبيرا في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٩. فوفقا لتقرير اليونسكو عن التعليم في أفريقيا للعام ١٩٩٧، فقد جاء ترتيب التعليم الثانوي في السودان الرابع في القائمة الأولى ضمن أفضل عشر دول في أفريقيا من حيث الكفاية التربوية العالية. وكذلك اهتمت الدولة بمؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي لتهيئة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لمقابلة تحديات القرن الجديد، والإفادة من فرصه، حيث تميزت المرحلة الأخيرة من عام ١٩٩٥ بالتركيز على التعليم

يسعدنا أن نعرب عن شكرنا الجزيل للأمانة العامة لجهودها ودعمها المتواصل للارتقاء والنهوض بأوضاع المرأة.

لقد مرّت خمس سنوات منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ببيجين. ونحن نؤكد من جديد التزام حكومة بلادي بالأهداف والغايات التي حددها ذلك المؤتمر للنهوض بالمرأة وتحسين أوضاعها على كافة الأصعدة. كما نؤكد التزامنا بإنفاذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، انطلاقا من حقيقة أن هذه الجلسة الاستثنائية تشكل وقفة لمراجعة ما تم إنجازه من الأهداف الواردة في منهج عمل بيجين، وليس ارتدادا عليه ولا لمراجعة النصوص الوفاقية الواردة فيه، فإننا نود أن نشير بإيجاز إلى ما تحقق للمرأة وبها في بلادي، وللعقبات التي واجهتنا في تنفيذ هذه الأهداف. لقد أولت حكومة السودان اهتماما خاصا لقطاع المرأة، إضافة إلى إدماجها في بقية القطاعات. وبعد اجتماع بيجين مباشرة، شكّلت الدولة لجنة عليا رفيعة المستوى برئاسة وزير التخطيط الاجتماعي وعضوية الجهات الرسمية والطوعية لمتابعة توصيات مؤتمر المرأة العالمي الرابع التي شملت مجالات الاهتمام الحاسمة. وجاء فيها تأكيد السودان على الأولويات في مجالات التعليم، والصحة، والسلام، واستقرار المرأة والمجتمع، ومحاربة الفقر، والتنمية.

لقد تبوأَت المرأة السودانية أعلى المناصب التشريعية، والتنفيذية والقضائية بما كفلته لها القوانين والدساتير المتعاقبة منذ الاستقلال من حقوق وواجبات. وقد اكتسبت المرأة حقوقا راسخة باعتبارها مواطنا يتمتع بكامل الحقوق، حيث تنص المادة ٢١ من دستور السودان لعام ١٩٩٨ على أن جميع الناس متساوون أمام القضاء، والسودانيون متساوون في الحقوق والواجبات وفي وظائف الحياة العامة، ولا يجوز التمييز بينهم بسبب العنصر أو النوع أو الملة الدينية. وهم متساوون في الأهلية للوظيفة والولاية العامة.

تعوق التنفيذ الكامل لما جاء بمنهاج عمل بيجين، وعلى رأسها انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وعدم وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها المتفق عليها دوليا بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للدول النامية. وأنه ليؤسفنا استمرار هذا الوضع بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر بيجين، بالرغم من الاتفاق الدولي على إنفاذ هذا الهدف. من جانب آخر لا يزال عبء الديون يشكل ضغطا متزايدا على هذه الدول. كما تشكل الجزاءات الاقتصادية والتدابير القسرية الأحادية المتخذة ضد بعض الدول عوامل أخرى أعاقَت الجهود الوطنية.

في الختام، نود أن نعيد ما ظللنا نعبر عنه في كافة المنابر والمناسبات من أن تنفيذ الالتزام بالمواثيق والاتفاقات الدولية ينبغي أن يتم في إطار الاحترام الكامل لسيادة الدول وللخصوصيات الوطنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والتاريخية لكل مجتمع. كذلك، فإننا نذكر بأننا نعيش في عصر كثرت فيه التزايدات والحروب، والتي يستخدمها البعض كآليات للوصول إلى أهدافهم السياسية والاقتصادية، والمتضرر منها في المقام الأول هو المرأة، والطفل، والأسرة.

ولذا، فإننا ندعو للاعتصام بالقيم الإنسانية النبيلة للحد من الظواهر الاجتماعية السالبة التي أدت إلى إهانة كرامة المرأة واستغلالها تجاريا، وإلى تفكك بنية المجتمع، وندعو بقوة للرجوع إلى كنف الأسرة في شكلها الطبيعي الذي نادى به القيم السماوية من أجل مجتمع صالح مستقر تلعب فيه المرأة دورها الطبيعي في تنشئة أجيال صالحة للمستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطيت الكلمة الآن إلى معالي السيدة نويلاين جوتودي وزيرة السكان والنهوض بالمرأة والأطفال في مدغشقر.

التقني العالي كعنصر أساسي للتنمية. وتشير إحصائيات التعليم العالي في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩ إلى ارتفاع نسبة قبول الإناث في مختلف مؤسسات التعليم العالي، حيث بلغ العدد الكلي للمؤهلين للقبول من الإناث ٢٤ ٠١٢، بنسبة ٦٢ في المائة، مقارنة بنسبة ٤٧,٣ في المائة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ ميلادية.

من جانب آخر، فقد شهد السودان تنظيم حملة قومية لحو الأمية أثرت في انخفاض معدل الأمية إلى ٥٧,٦ في المائة وسط الإناث، مقارنة بنسبة ٨٣ في المائة للنساء حسب إحصائيات تعداد السكان الأخير عام ١٩٩٣. كما كان السودان من أوائل الدول التي طبقت توصيات مؤتمر ياماتين، ومؤتمر سياسات التعليم.

كذلك، فقد أحرز السودان تقدما واضحا في مجال خدمات تنظيم الأسرة، ومكافحة العادات الضارة والتأمين ضد ظهور الأمراض المنقولة جنسيا في مجتمعاتنا، وتنفيذ عدد من البرامج في مجال التدريب ورفع مقدرات وكفاءات الكوادر الصحية.

ومن جانب آخر، تتبنى الدولة العديد من البرامج التي تشجع مشاركة المرأة في عملية السلام. وتضطلع المرأة بدور فاعل في هذا الصدد تُوج مؤخرا بإعلان ماستريخت، في ختام ندوة المرأة السودانية والسلام التي عقدت هناك. ويتجلى هذا الدور بشكل خاص في مساهمة المرأة السودانية بالولايات الجنوبية المتأثرة بالتزايدات. بمشاركتها في صنع القرار واتخاذها، وفض التزايدات ونشر ثقافة السلام. وقد أولت الدولة اهتماما خاصا بالنساء والبنات ضحايا التزايدات المسلحة.

وتسعى بلادي سعيًا مشابرا لإنفاذ برامج التنمية المتكاملة والمستدامة. غير أن السودان كغيره من الدول النامية والدول الأقل نموا لا يزال يواجهها بعدد من العقبات التي

السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تستفيد منها المرأة والرجل على قدم المساواة وكى لا يدوم الإجحاف.

وكانت هذه هي الاستراتيجية التي انتهجها منهاج عمل بيجين. وما الذي فعله بلدي؟ لقد انقضت أربعون عاما من الاستقلال ٤٠ سنة أدى فيها التقدم الحريص نحو المساواة بين الجنسين إلى جعل وجوده ملموسا في جميع دساتير جمهورية مدغشقر ولا يزال يقوم بذلك اليوم. وقد تم إبراز ذلك عن طريق تأسيس جمهورية على أساس إنساني وبيئي يكون فيها الرجل والمرأة، الشريكان المتساويان في التنمية، وصناعا للتنمية من أجل تفوق الطبيعة وإشباع البشرية.

وكانت محاربة الفقر وإقامة حكم جيد نبراسا لشقى الحكومات المتعاقبة في مدغشقر، مع وضع تركيز خاص على الأعمال التي تفيد الجماعات المستضعفة بما فيها النساء والأطفال. وقد أنجز هذا بفضل تخصيص أكثر من ٢٠ في المائة من الميزانية المحلية للتعليم والصحة. وأدت سياسة الصحة الوطنية وخاصة الأمومة الخالية من المخاطرة إلى تخفيض معدل وفيات الأمهات والأطفال كليهما. وسوف يزداد معدل الحصول على الرعاية الصحية من ٥٠ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٩٠ في المائة عام ٢٠١٥.

وفي ميدان التعليم، وبعد بيجين وضعت في عام ١٩٩٥ خطة عمل وطنية لتعليم الفتيات، مستوحاة بدرجة كبيرة من توصيات محفل نساء التعليم الأفريقيات التي تشترك مدغشقر في عضويته. وهكذا كان هناك تحسن صاف في مستوى تعليم الفتيات تصل نسبته الآن إلى ٧٧ في المائة بالمقارنة بنسبة ٧٤,٥ في المائة للأولاد. وفي هذا السياق يود وفد بلدي أن ينتهز هذه الفرصة ليؤيد الأولويات التي حددها الأمين العام في تقرير الألفية، الوثيقة A/54/2000، ولا سيما فيما يتعلق بوصول الفتيات، على قدم المساواة مع

السيدة جوتودي (مدغشقر) (تكلمت بالفرنسية):

أود أن أقدم تحية إلى الجمعية العامة باسم حكومة وشعب مدغشقر، وهو بلد أتشرف مع أعضاء وفدنا الآخرين بتمثيله في هذه الدورة.

وأود أن أعرب عن أحر شكرنا لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها، ولا سيما للأمين العام، ولجنة وضع المرأة العاملة بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية، وإلى رئيسة اللجنة التحضيرية. إذ بفضل جهودهم تعقد الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين التي جمعت بيننا اليوم من دول أعضاء ومراقبين على حد سواء.

لقد انقضت خمسة وعشرون عاما منذ المؤتمر العالمي الأول للسنة الدولية للمرأة، خمسة وعشرون عاما تسببت مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة للمرأة فيها في أن يصبح عدد متزايد من الرجال والنساء شركاء نشطين في برنامج العمل العالمي للمساواة بين الجنسين. وحفزت هذه الأعوام البحوث، وعززت أنشطة الدعوة، وشجعت على اعتماد سياسات للنهوض بالمرأة. وقد خلقت مزيدا من الوعي للأبعاد المتعلقة بنوع الجنس والمساواة والتنمية والسلام.

وقد أفادت وثائق العمل التي أنتجتها لجنة وضع المرأة بما في ذلك موجزات تقارير الدول الأعضاء في مختلف تجمعاتها الإقليمية والدولية والوطنية كأساس للمناقشة في شتى الأفرقة العاملة. وتشمل مثل هذه التجمعات فريق الـ ٧٧ والصين، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة JUSCANZ تضم استراليا وكندا وأيسلندا واليابان وليختنشتاين ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا والولايات المتحدة.

والنهج الرئيسي الجديد هو تكامل استراتيجية ترمي إلى تضمين اهتمامات وتجارب المرأة وكذلك الرجل في خلق وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات

المنسقة بين مختلف شركاء التنمية مثل المنظمات والرابطات والتجمعات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، التي تعمل من أجل المساواة بين الرجل والمرأة، وقد تحققت هذه الإرادة السياسية، من ناحية عن طريق برنامج إصلاحى ضخم في القطاع العام في جميع الميادين، ومن ناحية أخرى عن طريق وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج في ميدان التنمية.

وأود أن أذكر بصفة خاصة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبرنامج السكاني الوطني الأول. وتحدد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر إطارا استراتيجيا للعمل لمكافحة الفقر المعمم. ويسهم البرنامج السكاني الوطني، المعتمد عام ١٩٩٧، في هذا الكفاح بتضمين أهدافه واستراتيجياته شتى توصيات مختلف المؤتمرات الدولية ولا سيما مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية ومؤتمر بيجين المعني بالمرأة. والاستراتيجية الأساسية لبرنامج السكان هي مراعاة متغيرات السكان والتميز بين الجنسين.

ولقد أعادت مدغشقر اكتشاف الطريق نحو النمو الاقتصادي. وقد أرسيت منجزاتنا في هذا الميدان عام ١٩٩٧، ولا سيما فيما يتعلق بالتضخم، أساسا سليما للتقدم نحو التنمية.

ومن أولويات الحكومة في السنوات المقبلة تحسين توزيع ثمرات هذا النمو. ومن ثم فإن واجب ومسؤولية كل كيان، عاما كان أم خاصا، أن يواصل تحسين برنامج الإنعاش بغية إيجاد بيئة تلائم النهوض بالمرأة والتنمية البشرية المستدامة.

وختاما، يعرب وفد مدغشقر عن أمله في أن تستلهم هذه المناقشات عزمنا المشترك على اتخاذ تدابير محددة ومتضافرة تساعدنا في مواجهة تحديات هذه الألفية الجديدة.

الأولاد، إلى جميع المستويات التعليمية من الآن وحتى عام ٢٠١٥.

وإن بلوغ حكومة مدغشقر هدف معدل نمو بنسبة ٤,٨ في المائة قد مكن من زيادة دخل الفرد. وينعكس هذا الاتجاه الإيجابي، ضمن تطورات أخرى، في زيادة كبيرة في الأيدي العاملة الماهرة في مشاريع المنطقة المعفاة من الضرائب، والتي تملك المرأة ٩٠ في المائة منها، وفي سياسات التمويل الصغير التي يسهل وصول المرأة إليها، مثل المدخرات والائتمانات المتبادلة.

وفيما يتعلق بالمشاركة الفعالة للمرأة في صنع القرار، فإن عملية إنشاء المقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي في مدغشقر أدت إلى دعم ممارسات الإدارة الموجودة محليا مما أدى إلى دخول عدد كبير من النساء الحكم المحلي بصفتهن عمدا ومستشارات للبلديات، بينما في القضاء تتقلد النساء ٥٠ في المائة من وظائف القضاة و ٧٥ في المائة من وظائف صنع القرار.

وفي ميدان الاقتصاد والمالية تتقلد المرأة وظائف عالية الرتبة مثل المدير العام للخزانة ومدير مشروع الاستثمارات العامة. وزيادة على ذلك، قامت الوزارة التي رأسها منذ مؤتمر بيجين بتعبئة عامة للمشاريع العامة والخاصة لتعزيز المركز القانوني للمرأة. ومن ثم فإننا سوف نعتمد قريبا جدا قانونا لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة. وفي هذا السياق، ترحب مدغشقر باعتماد القرار ١٣٤/٥٤ الذي قررت الجمعية العامة بموجبه تسمية يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بصفته اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة.

ولقد انقضت خمس سنوات على اعتماد حكومة مدغشقر لإعلان ومنهاج عمل بيجين وتأسيسها آلية متابعة لمنهاج العمل ضمن وزارة السكان والنهوض بالمرأة والطفل التي أتشرف برئاستها. لقد مرت خمسة أعوام من الأنشطة

٤٠ في المائة عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٨٤ في المائة عام ١٩٩٩.

وأتاح التحسن المسجل على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تراجعاً ملحوظاً للفقر. وتبرهن هذه النتائج المعتبرة على الجهود التي بذلتها موريتانيا في مجال التنمية الاجتماعية، خاصة وأن الوسائل الممنوحة للقطاعات الاجتماعية بلغت خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ حوالي ٣٧ في المائة من النفقات العمومية، وهو ما يمثل تقريباً ضعف ما أوصى به مؤتمر كوبنهاغن.

إن هذه الحصيلة الإيجابية التي نوه بها شركاؤنا في التنمية، مكنت بلادنا من أن تكون من أول المستفيدين من المبادرة المتخذة لصالح الدول الأكثر مديونية.

ثم إن موريتانيا، وهي أول بلد أفريقي يتوفر على سياسة فيما يتعلق بتحويل الموارد لتخفيض الديون للحد من الفقر قد صادقت خلال تشرين الثاني/نوفمبر المنصرم على استراتيجية لمكافحة الفقر، ترمي إلى تخفيض نسبة الفقراء إلى ١٢ في المائة من السكان بحلول عام ٢٠١٥، وإلى تعميم التعليم الأساسي والصحة القاعدية بحلول عام ٢٠٠٢، والقضاء على الفوارق بين الرجال والنساء وبين الولايات.

وفي مجال ترقية المرأة، ركزت سياسة الحكومة في بلدي على تعميم تمدرس البنات وتشجيع تعليم المرأة والنهوض بمشاركتها على نحو فاعل في الشؤون العامة، إضافة إلى تسهيل حصول المرأة على موارد اقتصادية من خلال وجود مؤسسات للقرض والادخار.

وتجسدت إرادة الحكومة في هذا المجال في إعداد واعتماد استراتيجية وطنية للترقية النسوية، مدعمة بإعلان سياسة السكان. وتشكل هذه الاستراتيجية التي تم وضع محاورها بالتشاور مع المجتمع المدني والشركاء في التنمية،

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة مينتاتا منت حديد، وزيرة الدولة لوضع المرأة في موريتانيا.

السيدة حديد (موريتانيا) (تكلمت بالعربية): اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن كامل ارتياحي لرؤسكم لجلسات هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي خصصت لتقييم برنامج عمل بيجين. وإنني على ثقة تامة أنه بفضل مؤهلاتكم المعنوية والفكرية العالية ستكمل هذه الدورة بالنجاح.

إن هذه الدورة الاستثنائية تمنحنا فرصة الوقوف على مدى ما تم إنجازه من بيجين وتحديد المعوقات، إضافة إلى اتخاذ إجراءات ومبادرات جديدة من أجل تجاوز تلك العقبات.

وفي هذا الإطار فإن بلادي واصلت وعززت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي بدأها منذ منتصف الثمانينات. وهكذا استمرت التعددية الديمقراطية تحولات عميقة سواء على مستوى المناخ القانوني والمؤسسي أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ومكنت هذه التغيرات من تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، وخلق الظروف الملائمة للنمو المتواصل باستراتيجية متزنة لمكافحة الفقر وللتنمية القاعدية. وقد مكن تنفيذ هذه الاستراتيجية من تراجع نسبة الفقر وتحسين مستوى الزيادة السكانية والخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة فيما يتعلق بالتدريب والصحة ومياه الشرب.

وهكذا ارتفع المعدل الخام للتمدرس من ٤٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٩٠ في المائة عام ١٩٩٩، وذلك مع التحسن الملحوظ فيما يخص البنات، حيث تجاوزت النسبة

ويجرى حاليا وضع المحاور الأساسية لسياسة الأسرة، والاستراتيجية الوطنية لصالح الطفولة الصغرى وفق ترتيبات المعاهدة الدولية المتعلقة بحقوق الطفل.

وتعتبر أيضا المصادقة على المعاهدة المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة شاهدا حيا على تعلق بلادي بمثل حقوق الإنسان وخاصة الحقوق الأساسية للمرأة.

إن تنفيذ الأولويات المحددة من طرف الحكومة وتوصيات بيجين قد عزز بنشاطات التحسيس والتعبئة الاجتماعية. وهكذا تم وضع خطة تهدف إلى استغلال كل قنوات ومعدات الإعلام والتدريب والاتصال لمحاربة الأفكار والعوائق الاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة بصورة فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومكنت هذه الجهود من خلق قاعدة مواتية لترقية المرأة واستقلالها الاقتصادي وتقوية مركزها الاجتماعي والسياسي بوصفها عنصرا فاعلا في التنمية.

إن مناخ الحرية والديمقراطية والأمن الذي تعيش بلادي في كنفه شكّل عاملا حاسما في نجاح برامج التنمية الاجتماعية بصورة عامة، وخاصة تلك المتعلقة بالمرأة. وهذه البرامج التي وضعت بالتشاور الوثيق مع شركاء التنمية والمجتمع المدني تمحورت أساسا حول مكافحة الفقر؛ والنساء وأخذ القرار؛ ودعم الحركة الجمعوية.

تلك الإنجازات الكبرى التي حققتها بلادي منذ مؤتمر بيجين. وهي تدل على المكاسب التي تبرهن على العناية الفائقة التي توليها حكومة بلادي لترقية المرأة. إن هذه العناية لا يحدها إلا الصعوبات الناجمة عن مستوانا التنموي.

إن انعقاد هذه الدورة في فجر ألفية جديدة وحول نصف البشرية الذي طالما عانى من التهميش في الصف الخلفي، يجب أن يتميز بتعبئة الموارد الملائمة لمنهاج عمل

إطارا مرجعيا يحدد خيارات الحكومة في ميدان الترقية النسوية. وقد استلهمت فعلا من توصيات مؤتمر بيجين.

ومكن تنفيذ هذه الاستراتيجية من الحد من الفوارق بين الرجال والنساء ومن مكافحة الفقر في الوسطين الريفي والحضري، عبر تزايد مطرد في نسبة البنات في النظام التربوي. وتمويل المشاريع الصغيرة لصالح النساء، وترقية الادخار والاستفادة من القرض، وخلق فرص العمل، وتحسين مؤهلات النساء في مجالات التسيير والإنتاج ودعم المؤسسات الصغيرة التي تسيرها النساء والتي يوجه نشاطها نحو تحسين ظروف حياة السكان عموما والنساء خصوصا، والعناية الخاصة الممنوحة للتكوين المهني والفني والأكاديمي لفائدة النساء، وحملات تلقيح الأم والطفل.

وفي هذا السياق دخلت المرأة الموريتانية الحكومة، والبرلمان، والمجالس البلدية، وكذلك المراكز العليا لاتخاذ القرار والإدارة والقطاع الخاص.

إن المرأة الموريتانية حاضرة بشكل واسع النطاق في الحركة الجمعوية التي تضم ما يزيد على ٢٠٠٠ تعاونية ورابطة نسوية، تعمل في مجالات متنوعة تشمل الترقية العائلية والصناعة التقليدية والزراعة والتجارة والسياحة، مع العلم أن هذه الحركة الجمعوية التي تسعى إلى النهوض بالمرأة وحمايتها القانونية وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية تستزيد من تأطير بعض المصالح الحكومية. ومكنت هذه الشراكة من تحقيق التقدم في مجالات مهمة كالتمويلات الصغيرة عن طريق صناديق الادخار والقرض.

إن جهود حكومة بلادي تتجه حاليا نحو تقوية وتعزيز هذه المكاسب، والتنسيق الأفضل للسياسات والبرامج المتعلقة بالترقية النسوية مع إعطاء عناية خاصة للتدريب والتكوين والنشاطات المدرة للدخل، وكذلك إدخال مقاربة النوع في كل السياسات التنموية.

بيجين، الذي تأثر تنفيذه من نقص المساعدة الإنمائية الرسمية وندرة الموارد. وبذلك ترسي هذه الدورة، قواعد عالم أكثر إنصافاً وتضامناً، عالم يؤمن لكل بناته وأبنائه المساواة والتنمية والسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كامالا بانت، وزيرة الدولة لشؤون المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية في نيبال.

السيدة بانت (نيبال) (تكلمت بالانكليزية): أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة السيد غوري راب بتوليته رئاسة هذه الدورة الاستثنائية. وأنا واثقة بأن قيادته القديرة ستوجه الدورة إلى نهاية ناجحة، التي يقدم وفد بلدي من أجلها تعاونه الكامل.

إن نيبال باعتبارها من البلدان التي ساهمت في مؤتمر بيجين الرابع المعني بالمرأة، مع سائر المجتمع العالمي، أعربت عن التزامها الكامل بمنهاج عمل بيجين الذي اعتمد في المؤتمر. وفور انتهاء مؤتمر بيجين، أنشئت وزارة منفصلة لشؤون المرأة والطفل، والرعاية الاجتماعية في نيبال، قامت بعد ذلك بوضع خطة عمل وطنية بشأن مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر. وخطة الخمس سنوات التاسعة الحالية لنيبال تراعي مراعاة تامة خطة العمل الوطنية. والسياسات الرئيسية الموضوعة في الخطة من أجل المرأة هي إدماج المنظور الجنساني في جميع الأنشطة الإنمائية، وتخفيض الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة. وما فتئت هذه السياسات توجه كل برامجنا، بما فيها البرنامج الذي نفذ مؤخراً على مستوى البلد بأسره لتمكين المرأة على مستوى القواعد الشعبية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ويشمل البرنامج كل قرى نيبال في غضون خمس سنوات.

إن نيبال ستستثمر بشكل متزايد في القطاع الاجتماعي لتحسين ظروف معيشة الشعب بشكل عام والمرأة بشكل خاص. وفي ١٩٩٥، خصص حوالي ٣٠ في المائة من الميزانية الوطنية الإجمالية للقطاع الاجتماعي الذي زاد إلى أكثر من ٣٥ في المائة من الميزانية هذا العام.

إن نيبال ستستثمر بشكل متزايد في القطاع الاجتماعي لتحسين ظروف معيشة الشعب بشكل عام والمرأة بشكل خاص. وفي ١٩٩٥، خصص حوالي ٣٠ في المائة من الميزانية الوطنية الإجمالية للقطاع الاجتماعي الذي زاد إلى أكثر من ٣٥ في المائة من الميزانية هذا العام.

بيجين، الذي تأثر تنفيذه من نقص المساعدة الإنمائية الرسمية وندرة الموارد. وبذلك ترسي هذه الدورة، قواعد عالم أكثر إنصافاً وتضامناً، عالم يؤمن لكل بناته وأبنائه المساواة والتنمية والسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كامالا بانت، وزيرة الدولة لشؤون المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية في نيبال.

السيدة بانت (نيبال) (تكلمت بالانكليزية): أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة السيد غوري راب بتوليته رئاسة هذه الدورة الاستثنائية. وأنا واثقة بأن قيادته القديرة ستوجه الدورة إلى نهاية ناجحة، التي يقدم وفد بلدي من أجلها تعاونه الكامل.

إن نيبال باعتبارها من البلدان التي ساهمت في مؤتمر بيجين الرابع المعني بالمرأة، مع سائر المجتمع العالمي، أعربت عن التزامها الكامل بمنهاج عمل بيجين الذي اعتمد في المؤتمر. وفور انتهاء مؤتمر بيجين، أنشئت وزارة منفصلة لشؤون المرأة والطفل، والرعاية الاجتماعية في نيبال، قامت بعد ذلك بوضع خطة عمل وطنية بشأن مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر. وخطة الخمس سنوات التاسعة الحالية لنيبال تراعي مراعاة تامة خطة العمل الوطنية. والسياسات الرئيسية الموضوعة في الخطة من أجل المرأة هي إدماج المنظور الجنساني في جميع الأنشطة الإنمائية، وتخفيض الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة. وما فتئت هذه السياسات توجه كل برامجنا، بما فيها البرنامج الذي نفذ مؤخراً على مستوى البلد بأسره لتمكين المرأة على مستوى القواعد الشعبية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ويشمل البرنامج كل قرى نيبال في غضون خمس سنوات.

ويظهر استعراض وطني أخير، يجري الآن توزيع تقرير كامل عنه، أنه كانت هناك بعض التحسينات صوب

في الختام، تجدد نيبال مرة أخرى التزامها بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهذا ليس لأن آخرين يقولون هذا، وإنما لأن هذا حتمي بالنسبة لنا. ونيبال تحت المجتمع العالمي أيضا، وبخاصة العالم المتقدم النمو، على أن يكون أكثر إقداما في الوفاء بتعهداته في قضية المرأة في العالم.

وسيكون من دواعي الأسف الشديد أن يجد استعراضنا المقبل أن حالة المرأة لم تتحسن تحسنا كبيرا بسبب عدم الوفاء بالالتزامات. ولذلك فإن هذه الدورة الاستعراضية، تحيء في الوقت المناسب تماما بالنسبة لجميع الشركاء ليفكروا في تعهداتهم ويكرسوا أنفسهم، بروح من المشاركة الحقيقية، والمساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام من أجل القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي البارونة مارغريت جاي، بارونة بادينغتون، وزير المرأة وزعيمة مجلس اللوردات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

البارونة جيه أوف بادينغتون (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أقدم بيان المملكة المتحدة الوطني إلى هذا المؤتمر. لقد قطعنا شوطا كبيرا منذ عام ١٩٩٥. وفي المملكة المتحدة انتهجنا نهجا جديدا لتحسين حياة النساء.

أنا وزيرة شؤون المرأة في الوزارة، وقد جئت إلى هنا مع زميلتي من الوزارة فاليري أموس، التي تتولى مسؤولية خاصة عن العمل المتعلق بخطة تنمية المرأة. وأعمل مع وحدة المرأة في رئاسة مجلس الوزراء، قلب الحكومة، لتنفيذ سياسات تشمل قطاعات الحكومة كلها سياسات تمنح الفرصة والخيار للمرأة. ونحن ملتزمون التزاما مطلقا بضمان جعل المرأة في المملكة المتحدة وفي العالم كله تحقق كامل إمكاناتها.

وإنشاء لجنة لحقوق الإنسان مؤخرًا سيكون له دور هام في حماية وتحسين حالة حقوق الإنسان للمرأة. وبالمثل، يتوقع أن تحسن اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة التي ستشكل قريبا فعالية مختلف الجهود التي تبذل لزيادة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ويسرني أن أقول إن نيبال لديها حركة نشطة للمنظمات غير الحكومية، التي كانت حليفة للحكومة في جهود نيبال نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إذ كانت المنظمات غير الحكومية فعالة بشكل خاص في زيادة الوعي بمسائل المرأة، وتغيير المواقف وفي الدعوة إلى جانب كونها أيضا جماعات ضغط ودعاية سواء في نيبال أو في الخارج. وهذه المشاركة سيزداد تعزيزها وسيجري السعي إلى تحقيق مشاركة أوسع مع القطاع الخاص والقطاعات الأخرى في جهودنا لتحقيق أهدافنا من أجل المرأة.

ونحن ستريد تكثيف جهودنا، لأننا ندرك إدراكا تاما أنه بدون مشاركة المرأة على قدم المساواة وبشكل ذي مغزى، فإن مشكلتنا المتمثلة في الفقر المدقع والتخلف الاقتصادي لن تنتهي. وسنبذل قصارى جهدها، إلا أنه من المفهوم، أن جهودنا وحدنا لن تكون كافية. إننا ندرك أن المسؤولية الأعظم تقع على الدول كل على حدة. وإجراءاتنا ستقطع شوطا طويلا نحو تحسين وضع المرأة في بلدانها. إلا أن هذا لا يقلل من مسؤولية المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، التي لا يزال الكثير من تعهداتها بتقديم الموارد التي أعربت عنها في المؤتمرات العالمية السابقة دون تنفيذ. وبالرغم من كون الاقتصادات المتقدمة النمو في تحسن، فإن من المفارقات المحزنة أن المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو، عدا قلة من البلدان المثالية، في تناقص، سواء من حيث القيمة الحقيقية أو كنسبته من إجمالي ناتجها المحلي.

المتحدة تعمل نسبة ستين في المائة من النساء في الحرف العشر الأدنى أجورا. وهذه التفرقة الوظيفية هي السبب الرئيسي في الفجوة بين دخول النساء والرجال على مدى العمر. ولتصحيح هذا الخلل، نعمل على إيجاد سبل لتشجيع الفتيات على العمل في وظائف غير تقليدية وأعلى أجرا.

إن التعليم يعزز الخيارات الاقتصادية والمعيشية. كما أنه يحسن الصحة. ولا توجد حجة أقوى من ذلك لتجديد التزامنا والإسراع بتقدمنا تجاه الوفاء بأهداف بيجين.

وينبغي أن يكون سد الفجوات في التعليم بين الجنسين في مقدمة أولوياتنا. ولن تكون المساواة حقيقة واقعة بينما لا تزال هناك ٦٠٠ مليون امرأة لا يستطعن القراءة ولا الكتابة.

ونحن في المملكة المتحدة ملتزمون بوضع سياسات اقتصادية لتحقيق النمو والازدهار. وملتزمون أيضا باتباع السياسات الاجتماعية التي تعالج الفقر والاستبعاد الاجتماعي وبالتالي تحسن الخيار والفرصة للجميع.

وخلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة حدثت في بلدي ثورة اقتصادية واجتماعية. ذلك أن عدد النساء العاملات أكثر من أي وقت مضى في المملكة المتحدة. وأكثر من نصف مجموع النساء وضعف عددهن قبل ٢٥ سنة يعملن الآن، و ٨ من بين ١٠ من الأمهات يعملن خارج المنزل.

ومنذ عام ١٩٩٧ أخذت حكومتنا بتدابير جديدة لدعم خيارات المرأة: حد وطني أدنى للأجور، مما أعطى أكثر من مليون امرأة زيادة مباشرة في الأجر وسد الفجوة بين الرجال والنساء بنسبة ١ في المائة خلال سنة واحدة فقط؛ وتحسين حقوق العمل لجميع العاملين جزءا من الوقت وغالبيتهم من النساء. بما في ذلك تحسين الحقوق في عطلة الأمومة؛ ونظام ائتمان ضريبي للأسر ذات الدخل المنخفض يشمل مساعدة في تكاليف رعاية الأطفال؛ واستراتيجية

وينطلق نهجنا في المملكة المتحدة من التزامنا بالعدالة والمساواة الاجتماعية وتساوي الفرص. ونريد أن تتاح الفرصة لكل فرد ليحقق إمكاناته. وهذه قيم نتمسك بها في بلدنا وقيم أعلم أننا كلنا هنا نتشاطرها.

وقد سلم منهج عمل بيجين بأن النجاح الاقتصادي العالمي واستئصال الفقر يعتمدان على الوفاء بالتزامنا بدعم المرأة من حقوق الإنسان وحرياته. فالنساء يشكلن نصف القوى العاملة في العالم. فنحن نعمل في الاضطلاع بأدوار واسعة التنوع: مزارعات، وفي التجارة، وفي الصناعة، وفي الخدمات، ومالكات للأعمال والمشاريع التجارية.

ولكن لا تزال هناك ضروب من عدم المساواة بين الرجال والنساء ضروب من عدم المساواة في الحصول على الأرض والقروض؛ وفي الفجوة بين دخول النساء والرجال على مدى العمر؛ وفي العمل الذي تؤديه المرأة بلا أجر، مثل رعاية الأطفال، والأعمال المنزلية والاجتماعية.

ويمكننا معالجة هذه الاختلافات، بل هذه الاختلافات، بتحسين ما يتاح للمرأة من خيارات وفرص في التعليم والتدريب. ويجب علينا أن نعد النساء ليضطلعن بدور كامل ومساو في اقتصاد القرن الحادي والعشرين ببرامج تعليمية تستمر مدى الحياة وتشمل التكنولوجيات والمهارات الجديدة.

وهذا بالضبط ما نقوم به في المملكة المتحدة ومن خلال جهودنا الإنمائية الدولية. والتعليم في قلب استراتيجيتنا. ففي المملكة المتحدة تتفوق الفتيات في المدارس. وتدخل الآن أعداد من الفتيات في الكليات والجامعات أكبر من أعداد الفتيان؛ وهذا يمثل زيادة بنسبة ١٤ في المائة خلال ١٦ سنة فقط.

ولكن عندما تغادر النساء المدارس، فإنهن ما زلن في الغالب يعملن في وظائف متدنية الأجور. وفي المملكة

والحقوق الإنجابية والجنسية حقوق أساسية. وإذا لم تتمتع النساء بصحة جيدة فإن مجتمعاتنا واقتصاداتنا لن تتمتع بصحة جيدة. ويبدو هذا جليا على وجه الخصوص عندما ننظر في أثر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يتجه إلى تهديد نجاح الاقتصاد العالمي. وتمثل النساء الآن نصف مجموع الراشدين المصابين بفيروس نقص المناعة، والأعداد التي تصاب بالفيروس من النساء هي الآن أكثر من أعداد الرجال. وأرحب بأن ننظر جمعية الأمم المتحدة الألفية بعناية أكثر في هذه المسألة الهامة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن ألفت انتباه الجمعية إلى وثيقتنا "المساواة عمليا: احتفال وجدول أعمال للمستقبل"، التي نشرناها اليوم. فهي توثق أمثلة للممارسة الجيدة من حكومة المملكة المتحدة وشركائنا، في داخل بلدنا وفي الخارج، في دعم إسهام المرأة في اقتصاداتنا، وفي مجتمعاتنا وأسرنا. فعلى سبيل المثال، هي تشمل الشراكة التي أنشأتها إدارة التنمية الدولية التابعة لنا في العديد من البلدان لتقديم الدعم لأعمال النساء التجارية من خلال مشروعات للقروض الصغيرة وغيرها. وهي توضح أنه تم إنجاز الكثير وأن الكثير قد تحقق منذ عام ١٩٩٥، ولكنها توضح بجلاء أيضا أنه لا يزال هناك الكثير جدا مما ينبغي عمله.

وينبغي لنا أن نتعهد بالمضي قدما من هذه الجلسة بعزم جديد على الإسراع بتقدمنا، حتى تتمكن من تحرير إمكانيات المرأة في كل مكان. فلنتذكر هدفنا. وهذا المحفل ليس "متجرا للكلام" إذ أننا كقادة للدول، نجتمع هنا لنلتزم من جديد بالهدف الذي حددناه لأنفسنا قبل خمس سنوات هدف تحقيق المساواة للنساء في كل مكان.

وآمل في أن أكون في هذه الدقائق القليلة قد أوضحت كيف أن اعتماد نهج إيجابي تجاه جدول أعمال المرأة في عملنا في المملكة المتحدة قد مكنا من دعم خيارات

وطنية لرعاية الطفل تهدف إلى توفير أماكن جديدة لرعاية الأطفال تتسع لمليون طفل؛ ووضع إطار جديد لتوفير الدعم للنساء اللاتي يردن إقامة أعمالهن التجارية الخاصة.

وهذه التدابير، بالإضافة إلى أخرى غيرها، تهدف إلى رفع الأسر العاملة في المملكة المتحدة من وهدة الفقر وإتاحة الفرص للنساء في حياة عملية ناجحة وكذلك حياة عائلية ناجحة.

ونحن ندرك أن بوسعنا أيضا أن نفعل المزيد على نطاق العالم بالعمل في شراكة على تحسين إسهام المرأة في الاقتصاد العالمي وتحسين وضعها الاجتماعي. وفي السياق الاقتصادي الحالي السريع التوسع، يمثل استمرار وجود فجوة في الأجور بين الرجال والنساء شذوذاً ونقيصة.

وفي الأشهر الستة الأخيرة نشرت وحدة المرأة في المملكة المتحدة بحثا يكشف لأول مرة المدى الحقيقي لتلك الفجوة في الأجر الموجودة في المملكة المتحدة. وإنها حقيقة مرعبة أن المرأة المتوسطة التعليم تكسب أقل من رصيفها الذكر بحوالي ربع مليون جنيه استرليني، أو قرابة ٤٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي على مدى عمرها، وهو نتيجة لكونها أنثى. وهذا هو ما نسميه غرامة الأنثى. وإذا كان لديها أطفال، فإنها تفقد مبلغ ١٤٠ ٠٠٠ جنيه أخرى، أي ما يزيد قليلا على ٢٠٠ ٠٠٠ دولار.

إن هذه الحقائق قاسية، ويجب علينا أن نعالج الأسباب الأساسية لهذا الشذوذ المستمر. والنساء في البلدان النامية، اللاتي يشكلن أغلبية فقراء العالم، يعانين معاناة أكثر حدة. ولذا يتعين علينا، في هذا العصر العالمي، أن نعمل جاهدين لتحقيق المساواة الاقتصادية الحقيقية للمرأة في كل مكان.

ولن نستطيع النساء تحقيق إمكاناتهن إذا لم يحصلن على الفرص المتساوية في الوصول إلى الخدمات الصحية.

خلال الأعوام السابقة، هو ما اعتزمنا أن نفعله، كل منا في بلدها، وبلغتها وفي حضارتها.

العمل: إن صوت العمل أعلى من صوت الكلمات. ولنأخذ مثلاً مسألة إبراز الجسانية، أي جعل القضايا المتصلة بنوع الجنس جزءاً لا يتجزأ من سياسة الحكومة، لا لمجرد أننا عقدنا العزم على أن نفعل ذلك، بل لأنها تفيد كل المجتمع، ولأنه لا يمكننا أن نتجاهل هذه المسألة دون أن ندفع الثمن.

وخلال السنوات الخمس الماضية، حولت هولندا الكلمات إلى عمل. وأخذت سياسة تحرير المرأة في هولندا تصبح الآن جزءاً لا يتجزأ من سياسة الحكومة وقد وضعت كل الوزارات خطط عمل ذات أهداف وأنشطة محددة لإدماج تحرير المرأة. وإلى جانب ذلك، فإن عملية التنفيذ ماضية في سبيلها بالفعل؛ ربما ببطءٍ في بعض الأحيان، ولكنها تضي باطراد.

وقد اعترف الاتحاد الأوروبي بأن الاتجار في النساء لا يمكن منعه ومكافحته بصورة فعالة إلا إذا قامت كل الأطراف المعنية - المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المعونة، والقضاء، ووكالات إنفاذ القانون، والسفارات، وسلطات الهجرة - بالتعاون فيما بينها. وبهذه الصورة يتم إبراز الجسانية على المستوى الأوروبي. وما يعيننا الآن، بصفة خاصة، هو تعيين مقررین وطنيين لموضوع منع ومكافحة الاتجار في النساء. لقد كانت هولندا أول بلد يقدم على مثل هذا التعيين. وآمل في أن تحذو بلاد أخرى حذو هولندا قريباً، لأن تبادل المعلومات على الصعيد الدولي بشأن هذه التطورات مسألة حاسمة في مكافحة هذه الجريمة المنظمة.

وتبذل هولندا جهداً من أجل تعزيز مشاركة المرأة وإدماج الخبرة في القضايا الجسانية في عمل منظمة الأمن

المرأة وتطلعاتها. وقد عملنا الكثير للوفاء بهذه الخيارات والتطلعات، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وبالطبع نحتاج إلى العمل في شراكة مع الآخرين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأعمال التجارية والنقابات، لإحداث تغيير طويل الأجل قابل للدراسة. ونريد أن نعمل مع الأمم المتحدة ومع جميع الحاضرين هنا لضمان إتاحة الفرص لأغلبية النساء في كل بلد من البلدان. ونريد لكل فرد أن يشارك في الثروة والنجاح الذي يتحقق في العالم.

وإذ نحن حافظنا على مثلنا، وجمعنا إليها استراتيجيات وتدابير عملية، سوف يتاح للمرأة خيار حقيقي، وسوف تتحقق تطلعاتها، وبفضل مساهمتها الحيوية والهامة سوف تتعزز كل مجتمعاتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة أنيليس فيرستانت - بوغارت وزيرة الدولة للشؤون الاجتماعية والعمالة في هولندا.

السيدة فيرستانت بوجارت (هولندا) (تكلمت بالانكليزية): المكسيك، وكوبنهاغن، ونيروي، وبيجين، ونيويورك، كلها محطات على طريق طويل إلى تحرير المرأة في جميع أنحاء العالم. وكلها كانت أماكن لاستعراض ما مضى وأماكن للتأمل والإيضاح، وأماكن للبحث عن سبل جديدة، وتحديد طرق جديدة.

بيجين قبل خمس سنوات: إنني أتذكر ذلك التنوع المثير للبهجة، واختلاف الآراء؛ وتعدد اللغات، وتعدد الثقافات، وتعدد الرغبات، وتعدد المثل. ومع ذلك، كانت هناك لحظات تحدث فيها كل هؤلاء الناس المختلفين بصوت واحد.

وأدت بيجين إلى اعتماد منهاج العمل. كان تنفيذ المثل العليا التي حُددت في العديد من الإعلانات والقرارات

وهذه الرؤية لا تسمح بأي انتهاك لحقوق الإنسان. وقد نشرت الحكومة الهولندية مؤخرًا ورقة سياسية بعنوان "من تحرير المرأة إلى الحقوق غير القابلة للتصرف"، عرضت فيها رؤيتها في هذا الشأن. والنهج الذي يستند إلى الحقوق هو أيضا أحد أهدافنا الرئيسية في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

إن التنوع يعني إنصاف الاختلاف. وإن كان التنوع يعني أكثر من ذلك. فالتنوع يعني ضمنا أن ثمة حدودا لبعض القيم والمعايير لثقافات الشعوب، وحدودا يتم تجاوزها عندما تُنتهك الحقوق العالمية للمرأة، أو حقوق الإنسان للمرأة. لذا، ينبغي أن ينظر إلى التنوع دائما في سياق عدم التمييز والامتثال لحقوق الإنسان العالمية.

وعندما نتكلم عن انتهاك حقوق الإنسان للمرأة، نقصد بالذات العنف الموجه ضد حقوقها الجنسية والتناسلية، ومسائل من قبيل العنف الموجه ضد المرأة، والأذى الجنسي، والاتجار في النساء، واختان الإناث وما يسمى بجرائم الشرف.

وتوضح الأرقام الأخيرة أن واحدة على الأقل من كل ثلاث نساء، على مستوى العالم، قد تعرضت للضرب أو للأذى الجنسي في حياتها. ثم هناك العواقب التي يعانيها الرجال والنساء نتيجة توجيههم الجنسية، وكضحايا للممارسات التقليدية الضارة والجرائم التي ترتكب باسم الشرف.

وكل يوم نواجه بأرقام وممارسات لا تقعد عن إحداث صدمة لنا، وهذا يحثنا على اتخاذ مزيد من الإجراءات. وتبين الأرقام الأخيرة أن النساء هن الأشد تأثرا بكارثة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهولندا هي ثاني أكبر دولة مانحة عندما يتعلق الأمر بفيروس نقص المناعة/الأيدز. وبالرغم من ذلك فإننا ندرك أن هذا لا يعدو

والتعاون في أوروبا. وقد أصبحت مساهمة المرأة في منع الصراعات، وفي صياغة ولايات البعثات، والمحافظة على السلام، وتنفيذ معاهدات السلام، مسألة لا غنى عنها.

ومنذ بييجين، هناك الكثير الذي ينبغي أن نبلغ عنه، وإن كان لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. وقد أصبح ذلك واضحا لنا بصورة متزايدة. والعالم الذي نعيش فيه يصغر كل يوم، فمن خلال وسائط الإعلام المتعددة، أصبحت أعيننا وآذاننا حاضرة في أقصى أركان المعمورة، وإذ بهذا العالم الكبير الصغير، يفتح أعيننا على وجود اختلافات، اختلافات بين الثقافات، والأديان، والتقاليد، وداخل البلدان والشعوب، وفيما بينها؛ واختلافات في التنمية، اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا؛ إنه تنوع يبعث على البهجة، فيما نشهد المزيد والمزيد داخل مجتمعنا المتعدد الأعراق.

وهذا الاختلاف وهذا التنوع هو الذي يمثل في حد ذاته تحديا هاما لسياسات تحرير المرأة في المستقبل، وطينا ودوليا. وينبغي أن يتاح للرجال والنساء الفرصة لبناء حياة مستقلة قائمة على أساس الحقوق والفرص، والحريات المتساوية، رغم أي اختلاف في الجنس أو العرق أو الأصل الإثني، أو الدين، أو العقيدة، أو الإعاقة، أو السن، أو التوجه الجنسي.

والرسالة التي نوجهها إلى سياسات تحرير المرأة مستقبلا هي العمل من أجل تهيئة الظروف لمجتمع متعدد، يكون التنوع فيه هو الفرضية الأساسية، والتمييز شيئا لا يمكن التغاضي عنه. ذلك أن حرية النساء والرجال في الاختيار مسألة جوهرية ينبغي كفالتها في كل مراحل الحياة. وينبغي أن يتاح لكل فرد خيار الحياة المستقلة اقتصاديا، والتوزيع المنصف لفرص العمل، والرعاية والدخل، بمنأى عن الفقر والعنف.

الاعتراف بالتنوع وقيمة الظروف التي تمكن المرأة والرجل في كل مرحلة من مراحل حياتهما من حرية الاختيار: إن هذا يستدعي العمل حتى تتمكن المرأة والرجل، بمنأى عن العنف والتمييز، أن يختارا حقا شكل المعاشرة التي يرغبان فيها، بحيث لا يشكل توجههما الجنسي أي عائق. وهذا هو السبب في أن التشريع الهولندي يتضمن المشاركة المتزلية المسجلة لشركاء من نفس نوع الجنس. وتجري حاليا مناقشة مشروع قانون يجعل الزواج بين أفراد نفس نوع الجنس ممكنا.

العمل: هذه كانت الكلمة الأساسية في بيجين قبل خمس سنوات، عندما ظهر منهاج العمل إلى الوجود. وبقدر ما يتعلق الأمر بهولندا، فإنه لا يزال هو الكلمة الأساسية. وتريد هولندا أن تدعم بقوة هذه القضية مرة أخرى، وبالحاح متزايد في الواقع. وما ينبغي أن يكون الهدف الذي نسعى إليه هو قيام عالم غني بالتنوع ولكنه قائم على تكافؤ المعاملة والاعتراف بالحقوق العالمية للمرأة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): والآن أعطي الكلمة إلى سعادة السيد لازاروس سافيديس، الأمين الدائم لوزارة العدل والنظام العام في قبرص.

السيد سافيديس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلدي بيان الاتحاد الأوروبي.

إنه لشرف عظيم لي أن أحظى بمخاطبة الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المكرسة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. ومما له أهميته البالغة الآن حقا، في مستهل الألفية الجديدة وبعد خمس سنوات من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أن نقيم كل الأعمال الهامة التي أنجزت، لتحديد ومناقشة المشاكل والعقبات التي تصادف في تنفيذ منهاج العمل، والنظر في إجراءات ومبادرات إضافية لتعجيل تنفيذه.

كونه قطرة في محيط. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، ويفتق فيروس الإيدز. بملايين الضحايا بالتحديد حيث يكون الجهل مسيطرا وحيث لا تستخدم موانع الحمل: في المجتمعات التقليدية ذات الممارسات التقليدية حيث يتم تزويج المرأة، رغم أن زوجها المزمع يحمل مرض الإيدز، وبالتالي تلوث المرأة أطفالها بالمرض من خلال الرضاعة الثديية.

والمطلوب في المقام الأول والأخير هو الإعلام الموجه للمرأة ومن منظور نسائي. على أنه يلزم في المقام الثاني وجود زعامة سياسية، واعتراف كامل ومناقشة عامة صريحة تماما بشأن أهوال فيروس نقص المناعة/الإيدز. والمطلوب هنا هو التعليم وكسر طوق المحظورات، وتشجيع استخدام موانع الحمل. ونحن نعلم أن هذا سوف يفيد؛ بل نستطيع أن نراه في البلدان التي حدث فيها تغيير جذري نحو الأفضل. وما يلزم بنفس القدر هو احترام حقوق المرأة، وحقوقها الجنسية، والتناسلية، وأن تكون المرأة حرة في ممارسة تلك الحقوق: فلا تتعرض لتهديدات بالقسر والتمييز والعنف. وفي الغالب الأعم لا يكون الوضع كذلك.

وهذا يولد التزامات. وهو يضطرنا إلى اتخاذ إجراءات، على سبيل المثال، ضد التشويه الجنسي للإناث بالختان وما يسمى بجرائم الشرف. وأنا أشير إلى اتخاذ إجراءات في ميادين الإعلام، والتثقيف، والملاحقة القضائية. إذ لا يمكن التساهل إزاء الممارسات التقليدية الضارة التي تنتهك حقوق الإنسان للمرأة. كما أن الحقوق الجنسية والتناسلية تعني ضمنا التعليم الجنسي للشباب وتقديم الدعم للأمهات المراهقات بما يمكنهن من تجنب الحمل ومن القيام باختيارات للمستقبل. وفي هولندا نعلم أن ذلك يؤدي ثماره لأن معدل الإجهاض في هولندا أقل معدل في العالم.

بمنح الجنسية لأطفالهن. وهكذا، يسرني أن أعلن أن قبرص مستعدة الآن لسحب تحفظها الوحيد على المادة ٩، الفقرة ٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وستقوم بإبلاغ وديع الاتفاقية بذلك قريباً.

وكانت مشاركة المرأة في الحياة السياسية من المجالات الأخرى ذات الأولوية في السنوات الأخيرة. وانصب التشديد على تنظيم برامج تدريبية خاصة ترمي إلى تشجيع المرأة على دخول المعترك السياسي ودعمها، وكذلك تهيئة بيئة أكثر مواتاة للمرأة داخل الأحزاب السياسية. وتتضمن التدابير الأخرى تشكيل مجموعة ضغط غير حزبية، وإشعار وتعبئة وسائل الإعلام الجماهيري لدعم هذه القضية، والتعيين السياسي للنساء في المناصب الرفيعة المتنفذة، بما في ذلك مناصب أمين المظالم، والمراجع العام للحسابات، ومساعد المحاسب العام للجمهورية.

وبالإضافة إلى التعيينات السياسية فإن وجود المرأة على كل مستويات السلطة في الخدمة المدنية ازداد أيضاً. مشاركتها التي بلغت ٦٠ في المائة في مكتب التخطيط و ١٨ في المائة في السلك الدبلوماسي و ٦٢ في المائة في المكتب القانوني للجمهورية.

ومن مجالات الأولوية العليا الأخرى العنف الموجه ضد المرأة. وانصب التشديد على وضع الإطار القانوني الملائم وعلى تدابير تيسير تنفيذه وإنفاذه. وتشمل تلك التدابير إنشاء لجنة استشارية متعددة القطاعات تراقب تنفيذ القانون والنهوض بالبحث العلمي وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية، وتقديم الدعم والمساعدة لضحايا هذا العنف، وإعداد برنامج تدريب فعال لرجال الشرطة وكل المهنيين الآخرين المشتركين في التعامل مع قضايا العنف المنزلي.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للجنة وضع المرأة، التي عملت بوصفها لجنة تحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، كذلك لجميع الوكالات المتخصصة التي شاركت بنشاط في مختلف الأنشطة التحضيرية.

لقد وسع مؤتمر بيجين جدول الأعمال بشأن حقوق الإنسان للمرأة مجدداً الآمال بتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وكانت قضايا المرأة في جميع أنحاء العالم، وستظل، تستلهم المبادئ التوجيهية والأهداف الاستراتيجية المحددة في منهاج عمل بيجين، وتتطور داخل إطارها.

وبالنسبة إلى قبرص، أعطى مؤتمر بيجين زخماً جديداً للجهود المبذولة نحو المساواة في القانون والواقع، وكثفها وأمدّها بإرادة سياسية معززة، وهي الجهود التي يجري تشجيعها على الأخص منذ التصديق في عام ١٩٨٥ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تعتبر أهم معلم على طريق النهوض بالمرأة. كما ترحب قبرص باعتماد الجمعية العامة للبروتوكول الاختياري لتلك الاتفاقية، والذي تعتبره خطوة هامة أخرى إلى الأمام.

واستناداً إلى منهاج العمل والالتزامات التي قطعتها حكومة قبرص في مؤتمر بيجين، يسرنا جداً أن نلاحظ أن تقدماً أحرز في جميع المجالات ذات الاهتمام الحاسم، وخاصة في المجالات التي تدخل ضمن أولوياتنا، بما في ذلك ما يلي. لقد تمت متابعة الإصلاح القانوني الذي يرمي إلى القضاء على الأحكام التمييزية القليلة المتبقية وإلى زيادة حماية حقوق المرأة في جميع ميادين القانون، بنتائج إيجابية للغاية.

وبالإضافة إلى سلسلة من قوانين الأسرة والتشريعات العمالية، يتسم بمغزى خاص القيام مؤخراً بسن قانون بشأن الاتجار في المرأة والطفل واستغلالهما، والتعديل الأخير لقانون الجنسية الذي يمنح المرأة القبرصية حقوقاً متساوية فيما يتعلق

وما أحرز من تقدم في قبرص نحو تنفيذ منهاج عمل ييجين يمكن أن يعزى إلى حد بعيد إلى العمل الكبير الذي تؤديه الآلية الوطنية لحقوق المرأة التي تنصدر الجهود الرامية إلى تعبئة القطاع الحكومي برمته والمجتمع المدني بشأن قضايا المساواة بين الجنسين.

وقد زادت ميزانية الآلية الوطنية التي تدعم المشاريع والمنظمات من خلالها زيادة كبيرة على مدى السنوات القليلة الماضية. وسوف تستمر الجهود الرامية إلى تأمين موارد مالية وبشرية إضافية وإلى تحسين مركزها، وذلك لتمكينها من أن تؤدي دورها في المستقبل بفعالية، وذلك ما يتجاوز كثيرا تطوير الأنشطة النسائية النوعية، ويمتد إلى إدراج منظور الجنس في جميع الخطط والسياسات الوطنية.

وتظل حكومة قبرص على التزامها القوي بمواصلة المزيد من السياسات والبرامج التي تعزز المساواة القانونية والفعالية بين المرأة والرجل. وينبع هذا الالتزام من الإيمان بأن تنفيذ المساواة بين الجنسين ضرورة تختمها المتطلبات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

ويمكن بحق وصف القرن العشرين بأنه القرن الذي تحركت فيه قوى النهوض بالمرأة. ومع أن المكاسب في هذا المسعى كانت كبيرة فإنه يبقى الكثير الذي يتعين عمله. لأننا ونحن نناضل من أجل إقامة عالم أفضل للأجيال المقبلة عالم تحترم فيه تماما حقوق الإنسان للجميع لا يسعنا إلا أن نكثف جهودنا الفردية والجماعية لتحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة. فلنعمل في سبيل جعل القرن الحادي والعشرين قرنا يتحقق فيه هذا الهدف النبيل بالكامل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي أود أن أذكر الأعضاء بأن الوقت المحدد للكلمات في هذه الدورة هو سبع دقائق. وأرجو أن أتمكن من الاستماع إلى بيانات كل المتكلمين.

وتواصل توفير الاستقلال الاقتصادي للمرأة عن طريق تحسين وتوسيع مرافق رعاية الطفل والتشجيع على المساواة في الأجر وتحسين تشريعات حماية الأمومة التي تعطي إجازة لمدة ١٦ أسبوعا للأمومة، وتقدم التوجيه والتدريب المهنيين.

وقبرص المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ظلت تعمل جاهدة خلال السنوات القليلة الماضية وتجري التكييفات الضرورية للقوانين والسياسات بغية التوافق الكامل مع معايير الاتحاد الأوروبي. ويجري حاليا إعداد بعض الصكوك القانونية البالغة الأهمية، في إطار عملية المواءمة، بما في ذلك القانون المتعلق بالمساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص، الذي سينص على إنشاء آلية لإنفاذه.

وأخيرا، وليس آخرا، اسمحوا لي أن أشير إلى بعض التطورات الهامة في مجال المرأة والسلام. فنساء قبرص اللاتي شهدن خلال ٢٦ عاما مضت العواقب المأساوية للاحتلال والتشرد، أصبحت لديهن حساسية خاصة إزاء مسائل حقوق الإنسان والسلام. ونشطت الحركة النسائية كثيرا طوال هذه السنوات كلها في مجال الاحتجاج على الاحتلال غير المشروع، عن طريق مسيرات سلمية جماعية، وفي إيجاد ثقافة سلام في الجزيرة من خلال أنشطة مختلفة، شملت تعزيز الصلات الثنائية بين الطائفتين بهدف استقصاء سبل حل الصراع سلميا.

ونتيجة لتنامي الوعي وللتعبئة من أجل قضايا السلام أنشئت مؤخرا القرية الدولية للإيكولوجيا والسلام، بشراكة مع أمانة الكمنولث التي تدعم المشروع كله. ومن خلال التدريب المتخصص وبرامج التبادل ستؤدي القرية دورا هاما في تعزيز مشاركة المرأة في عملية بناء السلام وإيجاد ثقافة سلام في الجزيرة، ويرجى أن تمتد إلى المنطقة كلها.

مؤتمرا القاهرة وبيجين واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ومؤتمر ليما، إطارا لإعداد برامجنا.

ومن لحظة توقيع منهاج عمل بيجين شهدت حالة المرأة وظروفها تحسنا كبيرا. ففي ٣١ أيار/مايو من هذا العام، أي قبل ستة أيام أقر بلدي أول قانون بشأن العمل الإيجابي ليضع قواعد المشاركة السليمة والفعالة للمرأة على مستوى اتخاذ القرار في شتى فروع وهيئات القطاع العام. وتنفيذ التغييرات الثقافية يرمي القانون القائم على التربية ورقمه ٥٨١ إلى التغلب على الفوارق التي تؤثر على قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الهامة التي تمس البلد. ومن الآن فصاعدا، ستكون لدينا ديمقراطية تتضمن المنظورات النسائية.

وينص هذا القانون على المشاركة الإلزامية من المرأة في ٣٠ في المائة على الأقل من المناصب الإدارية في القطاع العام على مستوى اتخاذ القرارات في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية على صعيد البلد والمقاطعات والتقسيمات المحلية. ومع أن الحد الأدنى البالغ ٣٠ في المائة لا يطبق على التعيين في وظائف إدارية وقضائية، أو على المناصب المنتخبة، فإن القانون يقضي بإقامة آليات تكفل أن تشمل عمليات اختيار الموظفين المدنيين نفس نسبة الرجال والنساء في قائمة عدد المرشحين لكل منصب. وفي حالة الوظائف التي تتطلب قائمة من ثلاثة مرشحين، ينبغي أن تشمل على امرأة واحدة على الأقل. ويقضي القانون بوضع خطة وطنية للنهوض بالمرأة وتنميتها، تحدد الآليات التي ستكفل مشاركة المرأة في جميع المجالات بما في ذلك القطاع الخاص.

لقد اعترفت حكومة كولومبيا بأن العنف الموجه ضد النساء والفتيات داخل منازلهن تشكل انتهاكا لحقوقهن الأساسية ومشكلة من مشاكل الصحة العامة، وأخذت تصبح عائقا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. في

وأعطي الكلمة الآن للسيدة نزلي لوزانو مستشارة رئيس جمهورية كولومبيا.

السيدة لوزانو (كولومبيا) (تكلمت بالأسبانية): يشرفني جدا أن أعطي الفرصة للتكلم باسم بلدي في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين".

ونحن أعضاء المجتمع الدولي، رجالا ونساء، نلتقي معا في هذه الدورة الهامة لتجديد وتعزيز التزامنا المشترك بإقامة مجتمع أكثر إنصافا وعدلا. يمكن أن يتطلع الرجل والمرأة فيه إلى العيش بمزيد من الكرامة والحياة الإنتاجية وإلى كسب فرصة أكبر للحصول على السلع والخدمات في ظل حقوق متساوية وظروف متكافئة.

والرجال والنساء في كولومبيا ملتزمون اليوم بالسلام. وتذكر إدارة الرئيس باسترانا أن السلام يعني أكثر من التوقيع على اتفاقات متفاوض عليها. ونحن جميعا في كولومبيا نعرف أننا لكي نحصل على السلام يجب أن نكفل أن تسود المساواة بين الجنسين والعدل الاجتماعي المستدام. وأماننا التحدي المتمثل في إعادة اللحمة الاجتماعية وإقامة مجتمع يسوده العدل والتسامح والإنصاف، يوفر لكل الفتية والفتيات والنساء والرجال من أمتنا المتمتع بالمواطنة وممارستها الكاملة.

وبالنسبة للدولة الكولومبية فإن هذه الدورة بشأن المساواة والعدل والسلام تتسم بأهمية فائقة. وهذه العملية لاستعراض الالتزامات التي تم التعهد بها في بيجين قبل سنوات خمس تتيح لنا إلقاء نظرة جديدة على حالة النساء والفتيات، وإعادة تأكيد التزامنا الذي لا مفر منه بالنهوض بالمرأة والقضاء على الفوارق بين الرجل والمرأة. وقد أتاح لنا

الدخل؛ والصحة الشاملة؛ والصحة الإنجابية والأمن الصحي؛ والتعليم؛ والإسكان؛ والمشاركة من هياكل السلطة وصنع القرارات؛ والعنف الموجه ضد المرأة؛ والصراعات المسلحة؛ والمرأة في المناطق الريفية.

وكان لحالة الصراع المسلح الداخلي التي يواجهها بلدنا الآن أثر مؤلم كبير على حياة كل الكولومبيين من رجال ونساء. وهي ليست فقط مسألة العنف وموت الآلاف من الرجال والنساء بطرق عنيفة وفي سن مبكرة، وإنما أيضا معاناة الأرمال والأيتام؛ واقتلاع الأسر التي تُجبر على الخروج من قراها وأراضيها وتُهم على وجهها بسبب التخويف؛ ويأس وتوتر الأسر ضحايا الاختطاف؛ وباختصار، الأثر الهائل الكبير الذي يحدثه صراع له هذا الطابع على مجتمع ما.

وفي ضوء الألم الذي يحس به الشعب الكولومبي بسبب العنف الواسع الانتشار، نلتزم التزاما ثابتا بالحق في الحياة. ولذلك، فإننا نرفض رفضا باتا أي إجراء قد يعني تهديدا للحياة، بما في ذلك الإجهاض. إن الحق في الحياة حق سام وارد في ميثاقنا السياسي وصدّق عليه بتشريع.

إن للحرب تأثيرا مختلفا على الرجال والنساء. الرجال هم الضحايا الأساسيون للصراعات المسلحة، لكن النساء اللائي ينجين من الإرهاب عليهن مواصلة تربية الأطفال، والقيام بالدور الرائد في المنزل وتحمل مسؤولية تضييد الجراح والتعمير في أعقاب الحرب.

ومن أكثر نتائج الصراع مأساوية التزوح الجبري لآلاف من النساء والأطفال والبنات الذين إذ يدفعهم الخوف والتخويف، يضطرون إلى مغادرة ديارهم وبدء حياة جديدة في ظروف احتمالات ضعيفة جدا للبقاء. والتشريد الداخلي يقع على حد سواء بشكل جماعي أو فردي. والصمت بشأن حالات الهجرة الفردية الجبرية يجعل من

كولومبيا، تسجل ٢٠٠ حالة عنف أسري كل يوم، يرتكب ٧٠ في المائة منها ضد النساء المعاشرات لأزواج. ووضعت الحكومة سياسة عامة طموحة تسعى إلى التأثير على الأسباب التي تؤدي إلى الردود العنيفة، لكفالة الكشف المبكر عن الحالات، ولإنشاء آليات إحالة ولتوفير رعاية أخلاقية متواصلة ومتكاملة للضحايا والمعتدين، وعلى وجه الخصوص القصر من المعتدين والذين يرتكبون العنف ضد الزوجات. وعن طريق برنامج إحلال السلام ستخصص خطوط هاتف عاجلة وملاجئ للطوارئ من أجل النساء وأطفالهن، وخدمات صحية مجانية وبرامج قانونية.

وبهذا البرنامج، عدلنا القانون لمنع حدوث العنف العائلي والحماية منه والمعاقبة عليه، موسعين التغطية التي تشمل رعاية الضحايا، وخوّلنا عددا أكبر من القضاة وللسلطات المحلية التي تعمل بشكل مباشر في المجتمعات، صلاحية النظر في قضايا العنف العائلي، وكفالة تدابير الحماية الفورية للضحايا.

لهذا القانون أيضا هدف تربوي يسعى إلى التأثير على التحول الثقافي للعلاقات التي يُساء فيها استخدام السلطة وتحل فيها النزاعات باستخدام العنف كل يوم، بواسطة رجال ضد نساء وبواسطة راشدين ضد أولاد وبنات.

هناك إنجاز كبير آخر في مجال السياسات العامة بالنسبة للمرأة هو خطة الفرص المتساوية للرجال والنساء. وتستهدف الخطة القضاء على الفوارق القائمة وتحويل الأحكام المتعلقة بالمساواة الواردة في الدستور الكولومبي وفي الاتفاقات الدولية التي وقعها البلد إلى حقيقة واقعة.

إن الخطوط الاستراتيجية للخطة تتناول أهم النواحي في العقبات التي تعترض تحقيق المساواة الكاملة للمرأة. ومجالاها الرئيسية هي الدعم المؤسسي؛ والعمالة؛ وتوليد

كولومبيا يعيشون في فقر، و ٢٢ في المائة في فقر مدقع. ومعدلات الخصوبة بين الشباب الذين تتراوح سنهم بين ١٥ و ١٩ عاما في تزايد، برغم الجهود الرامية إلى توفير خدمات صحة إنجابية وجنسية مناسبة. وأود أن أوضح أننا عندما نشير إلى هذه الخدمات فإننا لا نضمنها الإجهاض، وإنما نركز جهودنا على تنظيم الأسرة وعلى حالة الأمومة الآمنة، لكفالة أن يتحقق للمرأة الحصول على خدمات صحية عالية المستوى، ومنع الإجهاض غير الآمن وتوفير مشورة فيما بعد الإجهاض.

وأخيرا، أود بالنيابة عن وفد بلدي أن أردد كلمات أدينا الحائز على جائزة نوبل غابرييل غارثيا ماركيز، الذي كتب عن أنه بعد ١٥٠٠ سنة من حكم الذكور البائسة، حان الوقت أخيرا لكي تتولى النساء السلطة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيدة ميثاء سالم الشامسي، مستشارة حرم صاحب السمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لشؤون المرأة.

السيدة الشامسي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالعربية): سيدي الرئيس، أرجو أن تتقبلوا خالص تهنئي بانتخابكم لرئاسة الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة عن المرأة عام ٢٠٠٠، وأتمنى لكم التوفيق في قيادة الدورة والوصول بها إلى الغاية المرجوة.

السيدات والسادة ممثلي الدول والحكومات، المشاركين في الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة عن "المرأة عام ٢٠٠٠". يسعدني أن أشارك حضراتكم اليوم في هذا الاجتماع الذي يعقد في هذا المحفل الدولي لتقييم ما ورد في منهاج عمل بيجين، ممثلة لوفد دولة الإمارات العربية المتحدة، وناقلة إليكم تحيات شعب دولة الإمارات العربية المتحدة الذي شهد نقلة كمية ونوعية في مجال التنمية البشرية

الصعب تحديد الأبعاد الدقيقة للظاهرة. ومأساة التزوح الفردي، التي يترك فيها المئات من النساء والأطفال ديارهم سعيا للحماية في قرى مجاورة، واحدة من أصعب المآسي لأنها لا تسبب مشاكل واضحة للنظام العام وبالتالي تظل غير مرئية من جانب المجتمع في مجموعه. وهذا التشرذم غير معروف مداه، وعدم وضوحه يعوق الدولة عن استعادة الحقوق المنتهكة للمهاجرين.

إن آثار التزوح الجبري مدمرة. والأسر، التي تقع في كثير من الأحيان مسؤوليتها الكاملة على المرأة، عليها أن تواجه تحدي تحقيق الدخل في بيئات غير معروفة لها، وفي حالات عديدة دون أن تكون لها القدرة على القيام بدور إنتاجي جديد؛ وهناك أحيانا صعوبة إضافية تواجه الأسر إذ تقابل بالرفض من المجتمعات التي تذهب إليها. والمدن الكولومبية ليست مستعدة لاستقبال جماهير من الناس آتية من المناطق الريفية، وسبب هذا نمو أطواق من مخيمات البؤس حول المناطق الحضرية.

في مجال الخدمات التعليمية والصحية والعامة، بعد الغزوات المسلحة، يتم التخلي عن آلاف من الأولاد والبنات والنساء تخليا تاما إذ ينتاب المدرسين والمهنيين والصحيين، وحتى السلطات المحلية خوف شديد يجعلهم يقررون التخلي عن قراهم أو الحد من الخدمات التي يقدمونها.

وهناك العديد من التحديات الأخرى التي يتعين على كولومبيا أن تواجهها حتى تكفل لنسائها المراعاة التامة لما لهن من حقوق الإنسان، ولكن مما لا شك فيه أن أكثر التحديات إلحاحا تتعلق بالنظام العام والبطالة المرتفعة في البلاد. وللتغلب على هذا الوضع، نطلب تضامن وتعاون المجتمع الدولي.

في الختام، من الضروري أن نعترف بأن الفقر لم يختف من كولومبيا. إن ٥٥ في المائة من الشعب في

الاستفادة من مضامين منهاج عمل بيجين بما يتلاءم مع خصوصية مجتمعنا الإسلامي، وتأكيداً لقدرة المجتمع وكفاءة قيادته وكوادره النسائية على التعامل مع المتغيرات العالمية، وبرهنت على المرونة الثقافية بعيداً عن نزاعات الانغلاق الحضارية.

ولعلنا ندرك جميعاً أن مؤتمر بيجين جاء ليؤكد على دعم مكانة المرأة كما ركّز خلافاً على ما سبق من المؤتمرات على التطبيق العملي، إذ أولي أهمية للعمل "من أجل المساواة والتنمية والسلام"، كذلك استهدف المؤتمر سعي المجتمع الدولي لتحقيق وضمان حقوق المرأة وإلى مساعدتها وتمكينها من أداء دورها المنتج ووجوب كفالة تكافؤ فرص التعليم والرعاية الصحية من أجل رفع مستوى معيشة المرأة وتفعيل دورها.

ولقد كانت دولة الإمارات من بين الدول الحريصة على التطبيق العملي، ولذلك اتخذت العديد من الخطوات ورصدت كافة الإمكانيات لتنفيذ مضامين هذا المنهاج بطريقة تعزز مكانة المرأة وتكفل لها حقوقها السياسية والاجتماعية انسجاماً مع عاداتنا وتقاليدينا الإسلامية وتزويد من قدرتها الإنمائية عامة والإنتاجية خاصة. وتجسدت هذه الخطوات في بلورة استراتيجية أوضحت معالمها قرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، وفقاً لما يلي: ضمان حقوق المرأة في التملك وهو أمر مقرر بمقتضى الشريعة الإسلامية التي هي دستور الدولة وضمان حقها في العمل وضمان حقها في التعليم وكفالة حقها في العلاج والرعاية الصحية والاجتماعية.

ولقد كان هذا البعد الاستراتيجي منطلقاً لوضع الخطط والبرامج التي حولت الاستراتيجيات من مجرد طموحات وتطلعات إلى حقائق ملموسة. وهذه الخطط

بفضل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، والرعاية الفائقة والجهود الصادقة لصاحبة السمو قرينة صاحب السمو رئيس الدولة الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام بالدولة.

لقد انتقلت المجتمعات العالمية إلى الألفية الجديدة بمستويات متفاوتة من النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي والتقدم المعرفي مستفيدة من الألفية الماضية دروساً عديدة وساعية إلى تحقيق المزيد من النمو الإنتاجي والتماسك الاجتماعي والازدهار الثقافي راصدة لهذه الأغراض كل الإمكانيات التكنولوجية والمادية والبشرية.

وعلى الرغم من تعدد وتنوع الآليات المرصودة للوصول إلى هذه الأهداف فإن آلية المشاركة كما عرفتها المجتمعات في الألفية الماضية وأقرتها المؤتمرات التي عقدت بإشراف ورعاية الأمم المتحدة بدءاً من مؤتمر نيروبي ومروراً بمؤتمر القاهرة وانتهاء بمؤتمر بيجين، تظل سارية المفعول، بل وتؤكد على أهميتها وتعاضدها المؤسسات الإنمائية المحلية والعالمية. فالمشاركة خاصة بالنسبة للمرأة غاية ووسيلة. فهي غاية لإثبات ذاتها ومكانتها كمواطنة وعاملة في الدولة، كما أنها وسيلة لتمكين المرأة من الحصول على الاستحقاقات الاقتصادية وتفعيل أدوارها في معظم المجالات التنموية، وتمنحها القدرة على المنافسة من أجل الحصول على مكانتها الاجتماعية اللائقة بها.

إن القيادة الحكيمة لدولة الإمارات العربية المتحدة تحرص دائماً على دعم أواصر التعاون بين مختلف المنظمات الإنمائية والدولية كما تسلك في نفس الوقت نهجاً فريداً للتعامل برشد وعقلانية مع سائر المجتمعات الإنسانية وكافة الوثائق الدولية. ومن هذا المنطلق شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤتمر "بيجين" وحرصت كذلك على

وفي مجال الصحة، أولت دولة الإمارات العربية المتحدة قطاع الخدمات الصحية والعلاجية اهتماما كبيرا، وبدا ذلك جليا من خلال التوسع الأفقي والرأسي بالمؤسسات والمنشآت الصحية العلاجية. كما اهتمت الدولة بتوفير الخدمات الصحية العلاجية التخصصية، وعملت على إحداث تطور كبير في الإجراءات التشخيصية للعلاج، كما تطورت القوى البشرية العاملة في ميدان الطب العلاجي كما ونوعا.

ونفذت العديد من البرامج الرامية إلى النهوض بصحة المرأة وذلك من خلال تشجيعها على مواصلة التعليم والتدريب والتأهيل المستقبلي والانخراط في الجمعيات والنوادي النسائية والاجتماعية والعمل التطوعي الذي يؤدي رسالة كبيرة في المجال الصحي والتنمية الصحية وإعداد الفتيات صحيا ونفسيا لمرحلة الأمومة المقبلة. وذلك عبر استخدام برامج خاصة بالتوعية حول التغذية ومكافحة السمنة واعتماد الأنماط الصحية السليمة في الحياة، إضافة إلى الاستمرار في التوعية بمفهوم وأهمية الصحة الإنجابية. كما نفذت أيضا العديد من البرامج الهادفة إلى تأهيل الكوادر المواطنة في المجال الصحي وتشجيعها على الانخراط في مهنة التمريض والإعداد المهني والإداري في المجال الصحي، وذلك لتفهم دولة الإمارات للدور الريادي الذي يمكن أن تلعبه المرأة في تطوير الخدمات الصحية على اعتبار أنها هي المرأة والأم والأسرة.

وفي مجال البيئة، نفذت العديد من البرامج الرامية إلى زيادة فرص حصول المرأة على المعلومات وتلقي التعليم بما في ذلك مجالات العلم والتكنولوجيا والاقتصاد وتعزيز معرفتها ومهاراتها والفرص المتاحة لها للمشاركة في القرارات البيئية؛ وإشراك المرأة في وضع خطط إدارة الموارد الطبيعية والبيئية وفي متابعة ورصد تنفيذها، بما في ذلك المشاركة في لجان المواصفات وهيئات رقابة الصحة والبيئة؛ وإشراك المرأة

وتلك البرامج بطبيعة الحال يعكف على إعدادها وتنفيذها ومتابعتها العديد من الوزارات الممثلة للدولة، كوزارة التربية والتعليم والتخطيط والاقتصاد والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية. وكذلك العديد من المنظمات غير الحكومية، خاصة الجمعيات النسائية.

وتجسد الحقائق التالية التي نعرضها المزيد من الإنجازات التي تحققت وأدت إلى تحسين الخصائص المختلفة للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

في مجال التعليم، حظي تعليم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة باهتمام كبير، حيث يلاقي قبولا واسعا وقد تحققت للمرأة في مجال التعليم إنجازات عديدة. فقد حرصت الدولة من خلال برامجها التنموية على إقامة سياسة تعليمية تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث. وتوضح الإحصاءات المتاحة عن عدد الطلاب والطالبات زيادة نسبة الإناث على الذكور في مراحل التعليم الابتدائي وحتى التعليم الجامعي. كذلك تحرص الدولة على تطوير العملية التعليمية ودعم الكوادر البشرية النسائية في مجال التخصصات العلمية والفنية مسايرة للتطورات العالمية والتكنولوجية. وفي مجال الدراسات العليا يتم تشجيع الكوادر النسائية بشتى السبل من أجل زيادة مساهمتها بعد التخرج في العملية التدريسية.

وفي المجال الاقتصادي، انعكس هذا الإعداد التعليمي للمرأة على مساهمتها العملية التي تزداد عاما بعد آخر في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تتواجد المرأة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي دون تمييز، حيث تشغل مختلف المهن وتتقاضى نفس الأجر مع الرجل في حالة تساوي الوظيفة ونوع العمل. ولقد أصبحت المرأة اليوم تشغل ٥٠ في المائة من الوظائف في القطاع الحكومي و ٢٧ في المائة في مواقع صنع القرار.

السيدة إيليزندا (أندورا) (تكلمت بالقطالانية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): إن وجودنا في هذه الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة برهان على أن إمارة أندورا تولي اهتماما خاصا لوضع المرأة على نطاق العالم. وقد دفع هذا الاهتمام أندورا للمتابعة، بكل الوسائل المتاحة، لكل ما يتصل بمنهاج عمل بيجين من جوانب.

إن انضمام أندورا إلى الأمم المتحدة قد أتاح لنا الفرصة للانتماء إلى هذا المحفل، الذي يتاح فيه لكل دولة أن تقول كلمتها. وبالرغم من صغر حجم بلدنا، فإننا نتحمل مسؤولية العمل في تضامن، وتقديم الدعم وبذل كل جهد ممكن لتحقيق أهداف السلم، والحرية، والاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد كرّس دستور أندورا هذه المسؤولية، ويشدد الدستور على أن جميع الأشخاص سواسية أمام القانون. ولا يجوز التمييز ضد أحد بسبب الجنسية، أو العرق، أو الجنس، أو الأصل، أو الدين، أو الرأي، أو أي وضع شخصي أو اجتماعي آخر. وينص الدستور على أن السلطات العامة ينبغي أن تهيئ الظروف التي تتيح تمتع الأفراد بالمساواة والحرية الحقيقية.

واحترام حقوق الإنسان حق وواقع في أندورا. ومع ذلك، فلا يزال أمامنا طريق طويل قبل أن نحقق المساواة الحقة بين الرجال والنساء. والخطوة الأولى على هذا الطريق تتمثل في إدراك الوضع وقبول هذه الحقيقة.

ومنذ عام ١٩٩٣، عندما اعتمدت أندورا دستورها وأصبحت عضوا في الأمم المتحدة، تبذل جهود تشريعية كبيرة، كما أن توقيع مختلف الاتفاقيات الدولية قد استكمل بتشريع داخلي. ولا يزال العمل مستمرا لاعتماد نصوص أخرى، بينها البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. وسنتقدم هذا العام، أيضا،

في وضع خطط إدارة الموارد الطبيعية والبيئية وفي متابعة ورصد تنفيذها بما في ذلك المشاركة في لجان المواصفات وهيئات رقابة الصحة والبيئة. وإشراك المرأة في سن التشريعات البيئية ذات الأثر المباشر على صحة ورفاه المرأة وأسرتها وفي العمل على تطبيق التشريعات القائمة.

وفي مجال الإعلام، كان للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة ولا تزال حضورا قويا في وسائط الإعلام من خلال تواجدها ومشاركتها الرأي والعمل من خلال القضايا المطروحة للنقاش والتوعية بها. إن القيادة الحكيمة لدولة الإمارات العربية المتحدة والقائمين على البرامج والسياسات التخطيطية في الدولة يدركون تماما أنه على الرغم من هذه الإنجازات التي أعطت لدولة الإمارات مكانتها الاستراتيجية على الخريطة التنموية العالمية، فإن هناك أهدافا عديدة لا بد من تحقيقها وخطوات بناء لا بد من اتخاذها وإمكانات هائلة لا بد من رصدها. من أجل تمكين العنصر البشري عامة والنسائي خاصة من مواصلة مسيرته التنموية ومن أجل التواءم مع المتغيرات العالمية بأبعادها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق فإن المقومات الرئيسية التي تساعد على تحقيق هذه الغايات وتنفيذ تلك الإجراءات إنما تستمد من خصوصية مجتمع دولة الإمارات وحضارته الإسلامية وقيمه الأصيلة التي تدعو دائما إلى التواصل مع المنظمات الدولية وإلى الانفتاح لا إلى الانغلاق في كيفية التعامل مع كل المجتمعات الحضارية بغية الاستفادة وتبادل الآراء والخبرات وإلى التعاون ونبذ الصراعات والانقسامات وإلى العيش دائما في عالم تسوده المحبة والسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

للسيدة إيليزندا فيفيس، رئيسة ديوان وزير الخارجية في أندورا.

وقد اعتمدت السلطات العامة حكّمين بهدف تحسين وضع المرأة العاملة: فيحظر فصل المرأة الحامل دون إخطار، ويجوز اقتسام إجازة رعاية الطفل بين الوالدين.

وتبذل الجهود في أندورا أيضا، لزيادة الوعي، من خلال وسائط الإعلام، بحقيقة أن أي عمل من أعمال التمييز أو التحرش في مكان العمل يستوجب التوبيخ. كما أن دائرة التفتيش على العمل تقيّم نفسها للتأكد من أن اللوائح الحالية للعمل يتم التقيد بها، وسوف تقدم المعلومات الكاملة والمشورة لكل من يطلب ذلك.

وهناك شبكة لخدمات الدعم الإضافية كمخيمات قضاء العطلات، ومراكز الترفيه، وغير ذلك تمولها السلطات العامة بصورة أساسية، وتتيح للنساء العاملات خارج البيت الجمع بصورة فعالة بين واجباتها نحو الأسرة والعمل. بيد أن الهيكل الاقتصادي للبلاد يجعل ذلك صعبا. إذ أن جزءا كبيرا من سكان أندورا يعمل في قطاعي تجارة التجزئة والفنادق. وهي قطاعات معروفة بساعات العمل الطويلة. كما أن أيام العطلات تتفاوت من أسبوع لأسبوع، وتتراهن أيضا فترات جانب كبير من العمل مع عطلات نهاية الأسبوع وإجازات المدارس.

إن دراسة استقصائية أجرتها رابطة المرأة في أندورا، بدعم من حكومة أندورا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، قد بينت أن التوجهات الجنسية تجاه المرأة في بلدنا آخذة في التغير. ولم يعد هذا السلوك يتحدد بنوع الجنس، وإنما بالسن والفئة العمرية الأكثر تعرضا للظلم هي التي تتراوح أعمارها بين ٤٥ و ٦٥ عاما.

إن تغيير النظرة إلى دور المرأة في المجتمع قد نتج، جزئيا، عن وصول المرأة إلى التعليم. فأكثر من ٥٦ في المائة من طلبة الجامعة في أندورا من النساء، وعلى الرغم من انتمائهن أساسا إلى الفروع المتصلة بالتعليم، والصحة،

بتقريرنا الأولي عن وضع المرأة، كما تنص على ذلك هذه الاتفاقية.

إن توقيع هذه الاتفاقيات قد أدى بنا إلى إرساء كثير من الأسس والتأمل الذاتي، مما حد بنا إلى تقييم الوضع في بلدنا.

في العقود الأخيرة، شهدنا تحولا وتقدما مستمرين فيما يتعلق بوضع المرأة. ولقد ذكرت السيدة أنجيلا كينج في أحد بياناتها أن أكثر الثورات الاجتماعية سلما في القرن العشرين تمثلت في ذلك التحول في وضع المرأة. ويسري هذا التأكيد على التغير الذي طرأ على وضع المرأة في أندورا، والتي انتقلت خلال النصف الثاني من هذا القرن، من العيش في مجتمع ريفي جبلي، حيث كانت تقوم بدور تقليدي، إلى مجتمع حديث لكسب الأجور، حيث يقدر عدد النساء العاملات بنحو ٦٢ في المائة.

وفيما يتعلق بقطاعات النشاط، فليست أندورا استثناء للحالة في أوروبا الغربية ككل. ووجود المرأة في القطاعات التي كانت تعد "شاقة" تقليديا، كالقطاع الزراعي، وصناعة البناء، والجراحات، على سبيل المثال، محدود، بينما للمرأة حضور قوي في المهن ذات الصلة بالرعاية الصحية، والإدارة والتدريس. وفي أماكن العمل في أندورا، ما زلنا نلمس عدم المساواة بين الجنسين. وبصفة عامة، فإن الأعمال التي تسند إلى النساء تحتاج إلى مؤهلات أدنى، كما أن صنع القرار في محيط التجارة والأعمال يقوم به الرجال في الأساس. والفرق بين متوسط أجور النساء والرجال يبلغ ٣٢ في المائة لصالح الرجال، على الرغم من شدة وضوح النصوص القانونية بشأن الأجور، حيث أنها تحظر أي نوع من التمييز على أساس جنس العامل.

وتشن حملات للتثقيف وزيادة الوعي سنويا بهدف زيادة توطيد هذه العادات. ولدى الوزارة أيضا برامج ملموسة لرعاية أمهات المستقبل والأطفال، وخطوة لتقديم المشورة للشباب تستهدف تجنب حالات الحمل والأمراض المنقولة جنسيا لدى المراهقين بما في ذلك الإيدز.

وثمة نقطة تعيرها حكومة أندورا اهتماما كبيرا هي العنف ضد المرأة. وفي السنوات الأخيرة لم تفلت أندورا من الاتجاه الأوروبي العام. وزادت حالات العنف المبلغ عنها بدرجة كبيرة، رغم أن المستويات تقل عن المستويات المسجلة في البلدان المجاورة. والبحث عن حلول لهذه المشكلة الخطيرة أمر يثير اهتماما مكثفا في مجتمع أندورا كله، إذ أن مجتمع أندورا، الموزع على أرض مساحتها ٤٦٤ كيلومترا مربعا حيث يعرف كل فرد الآخرين كلهم تقريبا، يجعل من الصعب العثور على حل مناسب لا يؤدي إلى قمع المرأة التي تتعرض للعنف ويضمن في الوقت ذاته سلامتها.

ولقد كونت الحكومة فريقا عاما يضم ممثلين من وزارة الصحة، والشرطة، ومكتب المدعي العام، والجماعات المهتمة الأخرى لدراسة أسباب ونتائج العنف ضد المرأة، واقتراح تدابير وقائية وإجراءات فعالة. وتمثلت إحدى نتائج هذا العمل في صياغة بروتوكول للتنسيق لأغراض التغلب على العنف ضد المرأة.

وفي الختام أتمنى أن نكون جميعنا قادرين على العمل سويا حتى تستطيع المرأة في كل مكان من العالم أن تجد مكانها الصحيح، ذلك أن المجتمع المنصف لجميع أعضائه هو وحده الذي يستطيع أن يطمح في مستقبل يتسم بالتقدم.

ونحن مهتمون بصفة خاصة بحالة الفتيات في كثير من البلدان النامية، ونصر هنا على أنه ينبغي البحث عن إجراءات ملموسة لتنظيف إليها جهدنا الخاص.

والعلوم الإنسانية والاجتماعية، فإن النسبة المئوية للنساء في المجالات الفنية والعلمية آخذة في التزايد باستمرار.

وتحرص إدارة التعليم على توفير الوصول إلى التعليم المجاني لمن تتراوح أعمارهم بين سن الثالثة إلى سن السادسة عشرة، دونما تمييز. وثمة نقطة أخرى هامة هي أن الطلاب يشاركون في البرامج التعليمية من أجل السلم والتسامح التي تنفذ بالتنسيق مع برامج اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للطفولة.

ويتلقى المدرسون تدريبا مستمرا، الأمر الذي يمكنهم من تعميق معرفتهم بموضوعات اختصاصهم، واكتساب أساليب شخصية تمكنهم من أداء عملية التعليم بنشاط وبطريقة تحترم مبادئ التنوع. في الوقت نفسه، تتخذ التدابير لغرس اللغة البعيدة عن التمييز بين الجنسين، والقضاء على التوجهات الجنسية في أنشطة ألعاب الأطفال.

وثمة محور آخر لسياسة محاربة التمييز ضد المرأة هو تحسين صحتها. وفي هذا الصدد فإن الإجراءات التي تضطلع بها وزارة الصحة والرعاية مدمجة كلياً في الأهداف الاستراتيجية لمنهاج عمل بيجين. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام نشرت دراسة استقصائية عن عدم التكافؤ بين الجنسين في العوامل المحددة للصحة، والصحة، واستخدام الخدمات الصحية. والنتائج الرئيسية لهذا التحليل كانت التالية: نسبة النساء اللاتي تعتبر حالتهم الصحية العامة سيئة أكبر قليلاً من نسبة الرجال، ويزداد هذا الفارق في حالات الأمراض المزمنة؛ وحالة الصحة العقلية أسوأ والحيوية أدنى لدى النساء، وبخاصة إذا كن يعشن مع أطفال صغار؛ والنساء أقل ميلاً من الرجال إلى تعاطي المشروبات الكحولية والتدخين، ولكنهن أيضاً أقل نشاطاً من الرجال في الرياضة.

والنسبة المئوية للنساء اللاتي يطلبن مشورة الأطباء بشأن الممارسات الوقائية من الأمراض النسائية مرتفعة جداً،

وبعد خمس سنوات نجتمع هنا لاستعراض إنجازاتنا وتحديد العقبات والبت في الطريق إلى الأمام.

لقد قطعت حكومة أنتيغوا وبربودا التزاما بتنفيذ منهاج العمل، وأحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ التوصيات. وعلى أساس إدراكنا بأن وجود آلية وطنية معززة للمرأة، لها دور واضح في السياسة العامة، ضروري للتنفيذ الفعال لمناهج عمل بيجين، أعيد تسمية إدارة شؤون المرأة باسم إدارة شؤون الجنسين وأعيد تشكيل هيكلها وتم الارتقاء بها. وهذا التركيز على التعزيز المؤسسي يشكل عنصرا من جهود الحكومة لإبراز مسألة نوع الجنس في جميع القطاعات الحكومية. وفي هذا الصدد، يجري وضع خطة عمل وطنية تتعلق بنوع الجنس والتنمية بمشاركة جميع الوكالات الحكومية. وتؤكد هذه الخطة المسؤولية الشاملة لكل القطاعات عن وضع سياسة تتسم بالحساسية تجاه نوع الجنس.

وبالتشاور مع منظمات المجتمع المدني أعطيت أولوية خمسة مجالات بالغة الأهمية لأنتيغوا وبربودا. وهذه المجالات هي الفقر، والتعليم، والصحة، والعنف ضد المرأة، وإشراك المرأة في صنع القرار.

ولا يزال منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه ومعاقبته يشكل مجال اهتمام رئيسيا. وكان إصلاح القانون أحد الاستجابات الأساسية التي اضطلعت بها الحكومة منذ بيجين. وتمت إجازة قانون الجرائم الجنسية في عام ١٩٩٥، الذي زاد العقوبة على الاغتصاب والاعتداء الجنسي. كما أنه يعالج قضية الزنا بين المحارم. وأجيز قانون الإجراءات المستعجلة للعنف المنزلي في عام ١٩٩٩. ويضمن هذا التشريع الهام وصول المرأة إلى الشبكة القانونية لأغراض الحماية والتخلص السريع، والذي يمكن تحمل نفقاته، من جميع أنواع إساءة المعاملة في المنزل.

لقد حصلت المرأة الأندورية على الحق في التصويت عام ١٩٧٠. والحق في أن ترشح نفسها للانتخابات عام ١٩٧٣. ومنذ ذلك الحين زاد وجودنا في الحياة السياسية بصورة تدريجية.

وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية عقدت خمسة محافل عن قضايا المرأة. وقد زودتنا هذه المحافل بزخم جديد للسير إلى الأمام، ولكنها كشفت أيضا عقبات جديدة فيما يتعلق بقضايا المرأة. ومن منظور واقعنا الخاص، نحن ندرك التحديات الضخمة التي يجب أن نواجهها، ونحن مقتنعون بأن القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون القرن الذي تقود فيه الأعمال المشتركة للمرأة والرجل في جميع أنحاء العالم المجتمع إلى قيم العدالة والتضامن والمساواة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة شيلا روسو، مديرة شؤون نوع الجنس في أنتيغوا وبربودا.

السيدة روسو (أنتيغوا وبربودا): (تكلمت بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أحظى بمخاطبة هذا التجمع بمناسبة الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة عن "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين".

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن وفد بلدي، لأقدم إلى الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين تهاني حكومة بلدي.

ويبدو أنه لم ينقض وقت طويل على تجمعنا في بيجين للمشاركة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأشار مؤتمر بيجين ومنهاج العمل الناتج عنه إلى التزام المجتمع الدولي بأهداف المساواة بين الجنسين والتنمية. وفي عملية بناء توافق الآراء، شكلت الحكومات والمجتمعات الأهلية شراكات لتوسيع البرنامج العالمي للمساواة بين الجنسين.

أن معظم البلدان النامية لم تتمكن من الاستفادة من عمليات العولمة بطريقة متوازنة ومنصفة.

لذا، فإننا نود أن نؤيد قرار الجمعية العامة ٢٣١/٥٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الذي يحث المجتمع الدولي على أن يعتمد سياسات تعزز الإنصاف في شؤون المال، والتجارة، ونقل التكنولوجيا وتناول المشكلات التي تواجهها البلدان النامية في مضمار الديون الخارجية، ونقل الموارد، والضعف المالي، وتدهور شروط التبادل التجاري، والوصول إلى الأسواق.

ومن سوء الطالع أن أنتيغوا وبربودا، وهي دولة جزرية صغيرة تعرضت منذ مؤتمر بيجين الخمسة أعاصير. ويوضح تقييم الأضرار، أن المرأة بسبب أدوارها الأسرية المتعددة، تعاني بصورة غير متناسبة من جراء هذه الكوارث الطبيعية. ولقد حاول بلدي، في حدود موارده المحدودة، العمل في كل فرصة على التخفيف من أثر ذلك على المرأة. ونحن نتطلع إلى المجتمع الدولي لمساعدة الدول الضعيفة مثل دولتنا في الوفاء بأهداف التنمية، والسلام والمساواة.

وبعد كل ما قيل، من الضروري أن نبرز عنصرا هاما ونضعه في الصدارة. إذ أن حق المرأة في التمتع بكل حقوق الإنسان وتحقيق التقدم في إطار نسيج المجتمع، ينبغي ألا يكون موضع شك. وعلى نطاق دول منطقة الكاريبي الناطقة بالانكليزية، ساهمت النساء بأكثر من نصيبهن فيما يتعلق بالحركة العمالية. وفي إطار عملية إنهاء الاستعمار. وفي حالات كثيرة، وفرت النساء الخلفية الأساسية للنضال؛ وفي أنتيغوا وبربودا، واجهت النساء في ١٩١٧ زحف الشرطة الراكبة، فيما كان الرجال في الصفوف الخلفية. ومع ذلك، فإن مشاركة المرأة في العملية السياسية، بصفة ناخبات، ومرشحات، ومؤيدات، الآن كما في السابق، لم تترجم إلى تمثيل هام ومتناسب في أعلى مستويات صنع القرار

وعلى أساس أن التغييرات الموضوعية في القانون يجب أن تكون مصحوبة بتغيير ثقافي وفي المواقف، وكذلك في الخدمات التي تقدم للضحايا، تم الشروع في برامج عدة، بما فيها المساعدة القانونية المجانية، وخط هاتفي ساخن للأزمات يعمل على مدار الساعة، وفريق مساندة للضحايا، وتقديم المشورة القانونية، وخدمات الدفاع في المحاكم. وهناك برامج تدريب وتعليم موجهة للمهنيين الصحيين، وموظفي إنفاذ القانون، وغيرهم من الرسميين. ومن الأمور ذات الأهمية أن أنتيغوا وبربودا وقعت اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن منع ومعاينة وإزالة العنف ضد المرأة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

كما يمكن ملاحظة التزام حكومة بلدي بالنظام الدولي لحقوق الإنسان بتقديمها لتقريرها الدوري الأول والثاني والثالث المشترك إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٧. والحكومة تعمل الآن بنشاط على استعراض البروتوكول الاختياري بقصد الإسراع في عمليات التصديق عليه.

وخلاصة الأمر، أنه لا يمكن التشكيك في الإرادة السياسية والالتزام بالمساواة بين الجنسين من جانبنا. بيد أنه على الرغم من أن هذا التقدم جدير بالملاحظة، فإننا نواجه باستمرار بكثير من المطالب المتنافسة على رؤسائنا الإنمائي ومواردنا المحدودة. وتعيق عدم كفاية الموارد بناء القدرات المؤسسية لمجالات الاهتمام الحاسمة. ويتشارك في مواجهة هذا التحدي الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونحن ندعو هذا المؤتمر إلى معالجة هذه القضية.

ومنذ بيجين، تغير ميدان العمليات. وثمة كلمة تصف جوهر التغييرات الجذرية: العولمة. ويعتبر التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والحواسيب الوقود الذي يشعل هذه الثورة. وقد أشار الأمين العام في تقرير الألفية إلى

التمييز ضد المرأة، ضرورة من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تلبى احتياجات أعضاء المجتمع كافة. وإن التزامنا الأديي تجاه نساء العالم يتطلب منا جميعا العمل بصورة إبداعية، وبمثابرة وإقناع وفعالية نحو تحقيق أهداف المساواة، والتنمية، والسلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

السياسي. وللمرأة الحق في أن تكون شريكا كاملا في الحكم، وهذا عنصر ضروري للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمجتمعنا. ونحن ما زلنا بحاجة إلى مواجهة تحدي إيجاد البيئة التي تمكن المرأة من الحصول على الموارد والمساندة من الأسرة والمجتمع على السواء حتى يتسنى لها المشاركة في صنع القرار السياسي في بلدنا. إنه حقنا ونحن نطالب به.

إنها فرصة تاريخية بالنسبة لنا للمضي قدما. ولذا، فنحن نتطلع إلى اتخاذ مبادرات وبرامج إضافية لتعزيز أهداف التنمية والمساواة بين الجنسين. ونحن نتطلع إلى العمل على المستويين الوطني والدولي لتحقيق ذلك. وقد أثبتت منظمات المجتمع المدني أنها عناصر يعول عليها في النهوض بالخطوة الموضوعية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. ونأمل في أن توسع هذه الدورة مجالات التعاون بين الحكومات، والمجتمع المدني، والوكالات الدولية.

وتسلم أنتيغوا وبربودا بالدور الهام الذي يؤديه التعاون الإنمائي الدولي في دعم جهودنا لإيجاد بيئة قادرة على إنفاذ منهاج العمل، وتقدر هذه الدور. ونود، في هذا الصدد، الإعراب عن التقدير لمساهمة كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأمانتي الجماعة الكاريبية، والكمونولث، مع تقديرنا للأخيرة، بصفة خاصة، لما قدمته من مساعدة في جهود إبراز منظور نوع الجنس في إطار الآليات الوطنية.

إن حكومة بلدي تتطلع إلى اختتام هذه الدورة الاستثنائية باعتماد نتائج تنص على تدابير محددة بوضوح لمواصلة تعزيز إنفاذ منهاج العمل. ذلك إن المشاركة الكاملة للمرأة وعلى قدم المساواة في كافة مجالات الحياة السياسية، والاقتصادية والمدنية إلى جانب القضاء على كافة أشكال